الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان:** علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية **فرع:** العلوم الاقتصادية

رقم: ..... **تخصص:** اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:

بلواهري لؤي اياد

ملكي عبد الكريم

تحت عنوان:

التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014

لجنة المناقشة:

د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيسا**
د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
		عمر بوعزيز
د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

فهرس المحتويات

مقدمة : .....أ

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الخارجية **2**

المبحث الأول: مقدمة في التجارة الخارجية 2

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....2

المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية.....3

المطلب الثالث: عوامل تطور التجارة الخارجية.....4

المبحث الثاني: مدخل الى سياسات التجارة الخارجية وأطرافها 6

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سياسة التجارة الخارجية.....7

المطلب الثاني: أدوات سياسة التجارة الخارجية وأهدافها 8

المطلب الثالث: عمليات التجارة الخارجية 10

المبحث الثالث: تقنيات وأليات البنوك في تمويل التجارة الخارجية 15

المطلب الأول: أليات تمويل التجارة الخارجية 15

المطلب الثاني: الضمانات البنكية المستعملة في تمويل الجارة الخارجية.....29

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر: تحليل وتطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2014 .....**42**

المبحث الأول: تنظيم وتطور التجارة الخارجية للجزائر **42**

المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية **42**

المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية في التجارة الخارجية الجزائرية **44**

المطلب الثالث: التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية.....**46**

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2014 48

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات 2008 – 2014.....48

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2014) **55**

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للتجارة الخارجية **56**

خاتمة :..... **62**

- قائمة المراجع **81**

– قائمة الاشكال و الجداول..... **82**

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي و اطال في عمرهما اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد .

و الى أفراد أسرتي ، اخواتي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل .

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة و الى كل من ساعدني و لو بكلمة تشجيع .

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج

ملخص:

يمكننا القول أن التجارة الخارجية هي مجموعة من التبادلات الاقتصادية ذات الطبيعة التجارية بين الدول المختلفة تنتمي إلى وحدات سياسية مختلفة ، يتم من خلالها تدفق السلع والخدمات ورأس المال ، وهذا له أهمية كبيرة وهو إعطاء كل دولة إمكانية الحصول على جلسة استماع وخدمات غير متوفرة بالوسائل إنتاج ، إما بسبب عدم وجود ظروف طبيعية ومناخية مناسبة ، وتهدف التجارة الخارجية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الاستثمار للتصدير.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن التجارة الخارجية تكلف أطرافها مبالغ كبيرة من المال يصعب تغطيتها ، ولهذا السبب تلجأ إليها جهات مختلفة يلجأ الناس إلى البنوك التجارية لتمويل تجارتهم الخارجية ، وذلك لأن لديهم الأدوات والتقنيات التي تساعد في تمويل التجارة خارجية ، أما الجزء التطبيقي عرض من خلال تحليل تطور تمويل التجارة الخارجية وسعر الصرف وهيكلتها في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2008 – 2014

الكلمات الافتتاحية: التجارة الخارجية، التمويل

مقدمة

مقدمة :

تعتبر البنوك من الركائز الأساسية والأساسية للبنية الاقتصادية للدولة بما في ذلك آلية فاعلة يمكن الاعتماد عليها في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة.

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات جميع الدول ، حيث إن توسع التبادلات بين الدول وتنميتها من أجل البحث عن أفضل الأدوات لضمان هذه التبادلات وتذليل العقبات التي تواجهه والتي تتعلق بشكل أساسي بالأوضاع المالية لتنفيذه والتي تضم إجراء المدفوعات الدولية بين هذه الدول بشكل آمن يحفظ حقوق جميع الأطراف ونجد تلك التجارة الشؤون الخارجية هي المحرك الرئيسي للاقتصاد من خلال التوازن الدولي الذي يحققه اختلاف النظم السياسية للدول ، ومرت التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل أن تصل إلى ما هي عليه اليوم ، تتكون من التدفقات المالية والخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها حول العالم ، مهما حدث الاستراتيجيات والإجراءات المعتمدة وهذا التبادل التجاري الدولي معروف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بداية سريعة باستخدام تقنيات التمويل البنكي المتقدمة لتسهيل التجارة.

تعطي إجراءات تنظيم عملية الاستيراد والتصدير الثقة للمصدر والمستورد ، وذلك للأسباب التالية:

يريد المستورد التأكد من استلامه للبضائع المتفق عليها في الوقت المحدد قبل دفع ثمنها يريد المصدر التأكد من قدرة المشتري على دفع ثمن البضاعة المباعة ، وذلك لأن كلا طرفي البيع إنهم بعيدون ، ولا يعرفون بعضهم البعض ، وهناك الكثير من المعاملات بينهم ، لذلك يجب أن تكون هناك طريقة تضمن الحق للبائع الحصول على ثمن البضاعة والحق للمشتري في استلام البضاعة ، لذلك يلجأ التاجر إلى البنك حيث وسائل تمويل و ضمان في نفس الوقت .

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هي الأدوات والتقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ؟

لتسهيل الإجابة على الإشكالية العامة ندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مقصود بالتجارة الخارجية؟
- ماهي مختلف مراحل وإجراءات تقنيات التمويل المستخدمة في التجارة الخارجية ؟
- كيف تطورت التجارة الخارجية في الجزائر؟

الفرضيات:

1-التجارة الخارجية هي سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي وتعنى بدراسة المعاملات التي تتم بين الدول باستخدام وسائل وطرق دفع متعددة.

2- ابرز طرق تمويل التجارة الخارجية تتمثل في الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي

3- - تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية

أهداف الدراسة :

هدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

-محاولة التعرف على أهم مصادر التمويل التجارة الخارجية.

- إبراز أهمية تمويل التجارة الخارجية

-الإجابة عن التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة.

معرفة واقع ميزان المدفوعات الجزائري من خلال صادرات وواردات المحروقات.

أهمية الدراسة:

-تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة في التجارة الخارجية.

-محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين.

-تم تقديم هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد الموضوعات المهمة ، وهو التجارة الدولية والاقتصاد الدولي.

المعرفة الدقيقة لتطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر.

الفصل الأول

عموميات حول

التجارة الخارجية

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من الأنشطة المهمة للبنوك التجارية وأحد اهتماماتها.الضروري، خاصة في وقت أصبحت فيه التجارة الخارجية حلقة وصل بين الدول والركيزة من الضروري لأي اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد العملة الصعبة للدولة ومساهمتها في نمو الاقتصاد وهذا يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للسكان وزيادة الرفاهية، فلا يزال هناك الدراسات والبحوث جارية وجارية لتعزيز هذا القطاع وتطويره بهدف تحسين وإيجاد طرق وأساليب المساهمة في تقليل الصعوبات التي يوجهها الفاعلون الاقتصاديون الدوليون أثناء عملياتهم التصدير والاستيراد حيث أصبح التركيز على إيجاد أفضل وسائل التمويل من أهم وأهم الاهتمامات وكلاء ومؤسسات اقتصادية من أجل بناء الثقة وضمان حسن سير عمليات التجارة الخارجية.

سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- مدخل الى التجارة الخارجية[1]
- مدخل الى سياسات التجارة الخارجية وأطرافها
- عمليات التجارة الخارجية

المبحث الأول: مقدمة في التجارة الخارجية

سنحاول في هذا المبحث معرفة التجارة الخارجية من حيث جانبها النظري والتعرف على البنوك التجارية ومختلف صيغ التمويل التي تمنحها البنوك.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

التجارة الخارجية لها عدة تعريفات ، لذلك سنناقش مجموعة منها لنبين مدى أهميتها ومكانها الضروري وكفاءة في المعاملات الاقتصادية المختلفة.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية.

هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية ، منها ما يلي:

صفصاف تيزيري، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص بنوك وأعمال، جامعة الطاهر مولاي، سعيادة، الجزائر، 2009، ص 22.

1- تعتبر التجارة الخارجية من أهم فروع الاقتصاد وتهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

2- تتمثل التجارة الخارجية في عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات بالإضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة[2] بين عدة دول مختلفة بهدف الحصول على المنافع المتبادلة بين الطرفين.

3- وهناك من يعرّف التجارة الخارجية على أنها مجموعة من الصادرات والواردات الظاهرة وغير المرئية.

المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية

التعريف الأول: يتم تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة ودول أخرى . تشمل عملية التبادل السلع والخدمات والمال والعمالة التعريف الثاني: يقصد بالتجارة الخارجية جميع المعاملات التجارية الدولية بأشكالها الثلاثة:

في حركة البضائع والأشخاص ورأس المال ، تحدث بين الأفراد المقيمين في وحدات سياسية مختلفة ، أو بين الأفراد الحكومات والمنظمات الاقتصادية التي تسكن الوحدات السياسية المختلفة .

من بين التعاريف السابقة المختلفة للتجارة الخارجية ، يمكننا القول:

أن التجارة الخارجية هي: "هذه هي عمليات التبادل المختلفة للتجارة الخارجية سواء في شكل الممتلكات أو الأفراد أو رأس المال بين الأفراد المقيمين داخل وحدات سياسية مختلفة أو بين الحكومات أو المنظمات الاقتصادية المختلفة. التخصص الدولي للإنتاج والتقسيم الدولي للعمل هما تجاريان في الأساس ". خارجيًا بحيث يهدف إلى تلبية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات.

تكمن أهمية التجارة الخارجية في ما يلي:

أ. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

ب.نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة .

ج.تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

قابل محمد صفوت، نظريات وسياسات التجارة الخارجية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 59.

صفصاف تيزيري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

د. زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختبار فيما يخص الاستهلاك.

المطلب الثالث: عوامل تطور التجارة الخارجية

لقد شهدت التجارة الخارجية تطوراكبيرا وملحوظا بمعدلات متفاوتة في فترات مختلفة ، لذلك سنتطرق إلى هذه المسألة إنها مطالبتنا بأهم العوامل التي أدت إلى تطورها.

أولاً: تطور حجم التجارة.[3]

من أهم العوامل التي أدت إلى تطور كبير في حجم التجارة ما يلي:

1- إنشاء مناطق حرة

ويرجع ذلك إلى ظهور بعض التكتلات والتجمعات الاقتصادية التي ساهمت ودعمت التبادل الحر للسلع ، مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي تأسست عام 1947 وحلت محلها فيما بعد الهيئة العامة في عام 1955 م بالإضافة إلى ظهور بعض المنظمات والتكتلات المحلية ، مثل الاتحاد الأوروبي الذي تم إنشاؤه 1957 أو اتفاقية التبادل لأمريكا الشمالية لعام 1992.[4]

2- تطور وسائل النقل:

لقد أصبح العالم اليوم يوفر وسائل متطورة للغاية بمختلف أنواعها تتميز بالسرعة وقدرات الشحن الكبيرة البحر على سبيل المثال يعتبر من أهم وأهم الوسائل المستخدمة في التجارة الدولية. بعد الحرب العالمية الثانية ، هذا تشهد الطريقة تطوراكبيرا بفضل الزيادة في حجم السفن الحربية وظهور ما يسمى بالصنادل التي لديها القدرة على نقل كميات كبيرة من المنتجات ، بالإضافة إلى ظهور العديد من أنواع السفن والصنادل المتخصصة في الشحن ونقل بضائع معينة.

ثانيا: أقطاب التجارة الخارجية.

شهدت التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً كبيراً في الأقطاب الثلاثة الكبرى للعالم ، والتي تشمل البلدان مع أقوى الاقتصادات على المستوى الدولي ، فإن هذه الأقطاب هي:

1. دول أمريكا الشمالية.

السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 53.
السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2. دول أوروبا الغربية.

3. ودول شرق آسيا.[5]

ترجع هيمنتها على التجارة العالمية بشكل أساسي إلى تنوع منتجاتها وإتقانها للتقنيات المتقدمة.

لديها وسائل نقل متطورة لأن هذه الأعمدة الثلاثة تمثل أكثر من 87 ٪ من التجارة الخارجية ، من خلال صادراتها من السلع والخدمات المصنعة ، بالإضافة إلى رأس المال والمعلومات كما تسعى يهدف كل من هذه الأقطاب الثلاثة إلى ترسيخ مكانته في التجارة الخارجية من خلال السعي إلى إنشاء مناطق

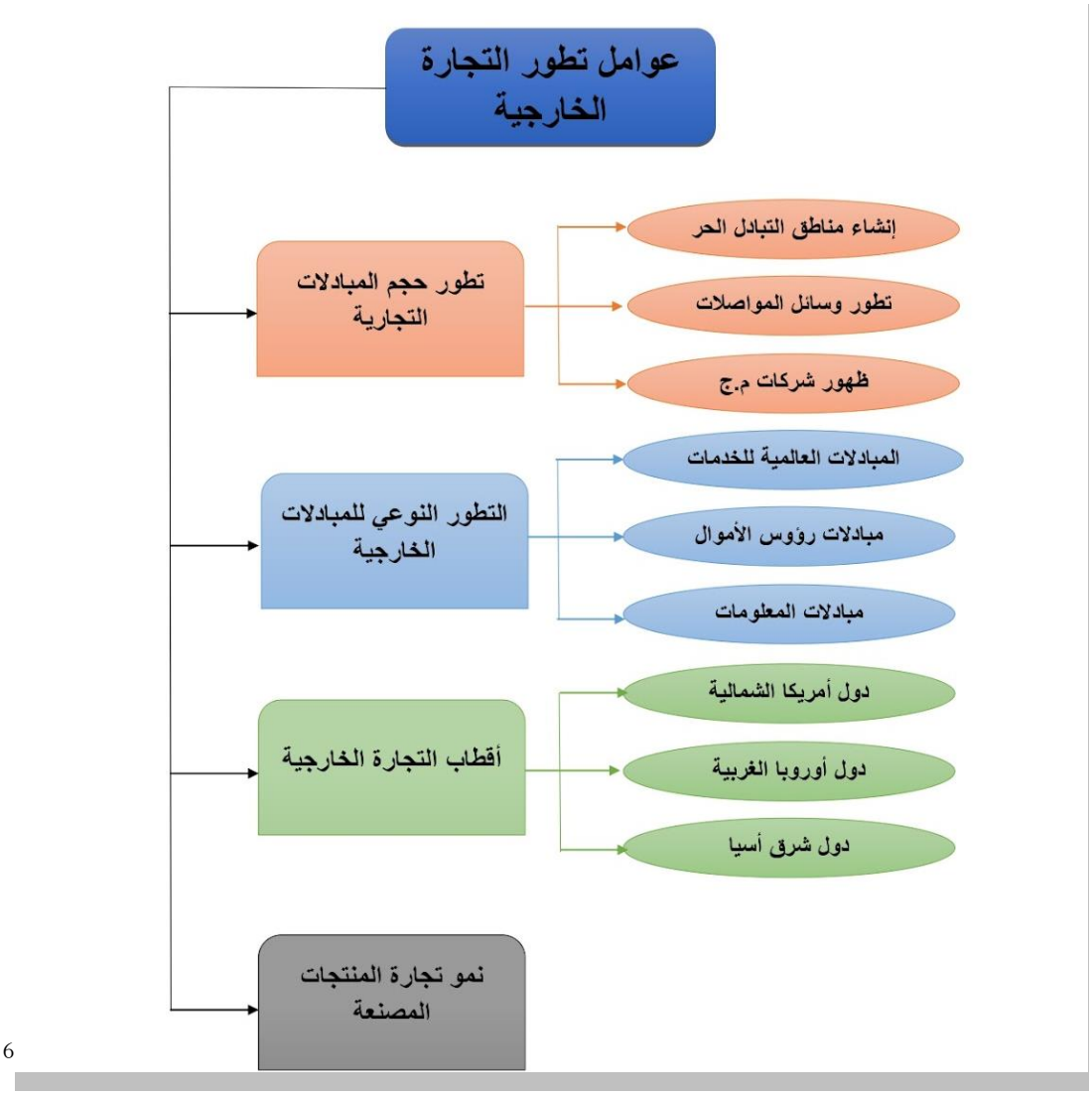

6

مخطط 1: مخطط يوضح عوامل تطور التجارة الخارجية

المبحث الثاني: مدخل الى سياسات التجارة الخارجية وأطرافها

تتميز كل دولة في مجالها التجاري والاقتصادي بسياسات تجارية محددة تحددها حسب الأنواع المختلفة[7]

أنشطتها الاقتصادية والتجارية، وهذا ما سنناقشه في قسمنا من خلال عرض كل من السياسات التجارية

الخارجية وكذلك الأطراف المعنية.

يعلى زينب، تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000 -2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008، ص 127.

حمودي اسلام، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقصاد سوق، رسالة مقامة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013، ص 153.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سياسة التجارة الخارجية

هناك عدة تعريفات لسياسة التجارة الخارجية، حيث تختلف من تعريف لآخر، ويرجع ذلك إلى الاختلاف

النظم الاقتصادية للدول وتطورها كما تتميز بأنواع سنقوم بتضمينها في هذا المطلب.

أولاً: مفهوم سياسة التجارة الخارجية.

يتم تمثيل مفهوم سياسة التجارة الخارجية في التعريفات التالية:

1- مجموعة إجراءات تطبقها الجهات السيادية في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهدافه محدد.

2- سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة من قوائم تشريعية رسمية تعمل على تحرير النشاط التجاري الخارجي من المعيقات المختلفة الذي يتعرض له على المستوى الدولي.

- تعتبر سياسة التجارة الخارجية مجموعة من القوانين والإجراءات واللوائح الرسمية التي وضعها أجهزة الدولة في تجارتها الخارجية من أجل تحقيق الأهداف محدد.

هناك أيضًا مجموعة أخرى من التعريفات:

1- مجموعة من الوسائل تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية ، وذلك لتحقيق أهداف مختلفة السيادة به.

2- سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة من القوائم التشريعية الرسمية التي تعمل على تحرير نشاط التجارة الخارجية للدولة مختلف العقبات والعقبات التي تواجهها على الصعيد الدولي.

3- هذه هي القوانين والإجراءات التي تتخذها حكومات الدول بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم التجارة بين الدول.

التعريف العام:

من خلال التعريفات أعلاه نستنتج أن سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة من القواعد والقوانين ومتنوعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدول في أنشطتها التجارية الخارجية لتحقيق أهدافها المعلنة.

المطلب الثاني: أدوات سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

تتبنى كل دولة سياسة إدارة تجارتها الخارجية، وذلك لحماية مصالحها وضمان تحقيق أرباحها. فذلك يعتمد على الأدوات والوسائل التي تشرف عليها تنظيم تجارتها الخارجية، بموجب هذا المطلب[8] سنقدم هذه الأدوات ونبرز أهم الأهداف التي تسعى إليها سياسة التجارة الخارجية.

أولاً: أدوات سياسة التجارة الخارجية.

تحتوي سياسة التجارة الخارجية على العديد من الأدوات التي سنقدمها في هذا الاستعلام.

1– **أدوات السعر:** تتمثل أدوات السعر في 04 نقاط:

أ– الضرائب والرسوم الجمركية: وهي الضرائب التي تفرضها الدولة على البضائع التي تعبر حدود ترابها الوطني سواء الواردات أو الصادرات.

الرسوم الجمركية على الصادرات نادرة نسبيًا، لذلك يشار إلى تعبئة الرسوم الجمركية عمومًا بالرسوم الجمركية المفروضة على الواردات.

يمكن تصنيف الضرائب والرسوم الجمركية إلى نوعين:

– بناءً على تقديره: يشمل هذا الأساس 04 رسومًا وهي:

ب–الرسوم الاسمية: وهدفها الحفاظ على أسعار السلع شبه ثابتة، لذلك إذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق خارجيًا، سيتم تخفيض الإتاوة، لكن إذا انخفضت أسعارها في الخارج، فستزيد الإتاوة.

/ الرسوم المحددة: سعر ثابت

عدد البضائع المستوردة أو وزنها أو وكيلها، حيث يمكن ترجمة الرسوم إليه قيم.

الرسوم القيمية: تفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة دون تمييز.

رسوم المجمع: الفاتورة كنسبة مئوية من إجمالي قيمة البضائع المستوردة، وهي عبارة عن مجموعة من الرسوم الجمركية رسوم الجودة والقيمة 1.

وعلى أساس الغرض من فرضها: نميز على هذا الأساس نوعين من الإتاوات:

أ– المصاريف المالية: تفرض لغرض توفير موارد مالية للخزينة العامة.

رسوم الحماية: تفرض للحد من المنافسة الخارجية.

نوري موسى شقيري، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 45.

ب– الإغراق: وهو السياسة التي تتبعها الدولة باتخاذ جميع الوسائل التي تؤدي إلى بيع جميع منتجاتها في الدولة.[9] الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة مقارنة بالدول المنتجة لهذه السلع.

ج– الدعم: تهدف الدولة من خلال استخدامها لهذه الأداة إلى خفض تكلفة المنتج محلياً وفي السوق. خارجي أيضًا، وذلك لتشجيع زيادة إنتاجه، ويمكن أن تكون أشكال هذه الإعانات في شكل إعفاءات ضريبة، أو منح مبلغ من المال بشكل مباشر حتى تتمكن أسعاره من منافسة الأسعار الأخرى في الأسواق الخارجية.

د– تخفيض سعر الصرف: أي انخفاض في قيمة العملة الوطنية تقوم به الدولة عمدًا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية من المذهب.

2– الأدوات الكمية: يمكن تقسيمها إلى نظامين:

أ– نظام الحصص: تسعى الدول باعتماد هذا النظام لتحقيق التوازن بين الظروف المحلية وظروف السوق وزارة الخارجية، أي أن نظام الأسهم يسمح للصناعات المحلية بالتكيف مع ظروف الأسواق الخارجية وتوافقها مع[10] البيانات الجديدة، وذلك لفرضها البلدان لديها قيود الاستيراد ونادرا ما تصدر خلال فترات وقت محدد ومدروسة جيدا.

ب– نظام ترخيص الاستيراد: أي أنه لا يسمح للتاجر باستيراد أي سلعة إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطة العامة. يُنظر إلى نظام ترخيص الاستيراد على أنه مكمل لنظام الحصص.

3– **الأدوات التنظيمية:** ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ– اتفاقيات الدفع: الخاصة بالدول التي تطبق نظام مراقبة الصرف

مطلوب منهم تحويل عملاتهم إلى عملات أجنبية ينظم تنفيذ الديون والحقوق المترتبة على العلاقات التجارية والمالية بين البلدين.

تعيين العملة والصرف.

ب– الكتل الاقتصادية: يتم تقديم هذه الكتل كنوع من تحرير التجارة بين عدد محدود من الدول.

ج– المعاهدات التجارية: الاتفاقية التي تبرمها دولة مع دولة أخرى عن طريق وزارة الخارجية الدبلوماسية. لغرض تنظيم العلاقات التجارية بينهما بشكل عام.

د عطاء الله على الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 80.
عطاء الله على الزبون، مرجع سبق ذكره، ص82.

.

المطلب الثالث: عمليات التجارة الخارجية

لقد أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد على بعضه البعض، وهذا ما شجع مختلف التبادلات التجارية بين دول العالم، بحث هذه التبادلات تعتمد على عمليات التجارة الخارجية والتي تتمثل في عمليات التصدير والاستيراد وكذا العمليات الجمركية، وفي هذا المبحث سنعطي صورة عامة حول هذه العمليات.

الفرع الأول: عمليات التصدير.

من بين أهم عمليات التجارة الخارجية نجد عمليات التصدير، التي تسمح للدول بعرض مختلف سلعها إلى العالم الخارجي، والدخول إلى الأسواق الخارجية العالمية، لتحقيق مختلف الأهداف المسطرة.

وتتمثل عمليات التصدير في النقاط التالية:

أولا: اتخاذ القرارات.

يتم أخذ مختلف القرارات في عمليات التصدير بعد تحديد المصدر الأسواق المستهدفة في الدول الخارجية، بحيث يتم البدء بالحملات الترويجية والاعلانية للسلع والبضائع في الأسواق المستهدفة، كما يمكن أيضا ارسال عينات من هذه السلع إلى الأسواق الخارجية مصحوبة بعروض كتابية تحتوي على كل الشروط والأسعار التي سيتم الاتفاق عنها، و كذا طرق الدفع، كما انه يتم الاستفسار على أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو موصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أية تحفظات أخرى، و كذلك الحصول على رخصة التصدير [11]

. **ثانيا** : الاستراتيجية.

تقوم الجهة المصدرة بوضع استراتيجية تحتوي على دراسة مختلف الطلبات التي تم استلامها من طرف المستوردين والرد عليها، وذلك لوضع الشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة، وكذلك اجراء المفاوضات مع المستوردين بناء على المعلومات المقترحة والممكن المتعامل بها، والتي تتماشى مع أهداف الجهة المصدرة وتحقق مصالحها.

ثالثا: العقد.

بناء على إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تحاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده .

رابعا: إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير .

أحمد خليل أحمال، الاستيراد والتصدير، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 89.

تتمثل هذه المستندات فيما يلي ::

1– **الفاتورة الأولية**: يقوم بإصارها المصدر بعد استلام امر الشراء، تحتوي على جميع الشروط المتفق عليها، ومختلف المعلومات المتعلقة بالسلع المصدرة (اسم المستورد، بلد المستورد، الكمية، الأسعار، طريقة الدفع ... الخ

2– **اذن الشحن**: يعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة باستلام البضائع المطلوب شحنها على الباخرة.[12]

3– **قائمة التعبئة**: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والمصداقية .

4– **شهادة صحية**: وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر .

خامسا: تحضير المستندات النهائية.

وهذه المستندات يتم إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن، وتتمثل في إيصال الشحن والفاتورة التجارية.

سادسا: المتابعة والاتصال.

من مسؤولية المصدر أن يقوم بمتابعة عملية التصدير حتى وصول السلع إلى مخازن العميل، ويقوم بمختلف الاتصالات اللازمة مع وكلاء الشحن والنقل حتى تصل البضائع سالمة لأصحابها .

سابعا : الخطابات النهائية.

يتم تبادل الخطابات الختامية بين المصدر والمستورد بعد استلام هذا الأخير بضاعته[13]

الفرع الثاني: عمليات الاستيراد

أحمد خليل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 91.
أحمد خليل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

	الاجراء	المضمون
أولا	اتخاذ القرار	1- دراسة السوق المحلي وحاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي والمستقبل. 2- دراسة طلبات الزبائن. 3- جداول الإنتاج ومعدل دوران المخزون.
ثانيا	دراسة أسواق التصدير	يتم البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الأسواق الخارجية.
ثالثا	الاستراتيجية	وضع استراتيجية ذات بعدين: 1- طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية وحاجته لهذه السلع. 2- إمكانات وموارد الجهة المستوردة ومدى قدرتها على التفاوض وقبول شروط الموردين سواء الإمكانات المالية أو التسويقية أو أية عناصر أخرى.

رابعا	البرامج	تقوم الجهة المستوردة بتوزيع المعلومات والبيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين يوضع به أسماء وعناوين الموردين، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتسليم ...الخ، وبعد ذلك يجري ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الجهة المستوردة وفقا لأهدافها وسياستها.
خامسا	العقد	تقوم الجهة المستوردة بالاتصال والتفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم من أجل تحديد شروط الدفع والتسليم والبيع وأية شروط أخرى، وفي حالة الاتفاق يجرى تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها وتوقيعه.
سادسا	التراخيص	لا يسمح بإنجاز معاملة جمركية لأية بضاعة يتعلق استير ادها أو تصديرها على إجازة أو رخصة شهادة أو أية مستند آخر قبل الحصول على المستند.
سابعا	التمويل والائتمان	تختلف شروط الدفع والتسليم والتمويل، حسب شروط الاتفاق ما بين المستورد والمصدر وحسب وحدة النقد الصرف، وأهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادلة (المقايضة)، الدفع المقدم، الدفع لأجل، الكمبيالات المستندية والاعتمادات المستندية.
		ويختلف نوع البوليصة حسب الجهة التي تصدرها واختلاف

14

جدول1 يبين :عمليات الاستيراد

المصادر: من اعداد الطالب اعتمادا على: يعلى زينب، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الفرع الثالث: العمليات الجمركية على البضائع

أولا: العمليات الجمركية الأولية .

تتمثل العمليات الجمركية الأولية في النقاط التالية :

1– **إحضار البضائع لدى الجمارك**: في حالة أي اجتياز للبضائع للإقليم الجمركي فإن أول التزام يقوم به ناقل البضاعة هو إحضار البضائع لدى مصالح الجمارك وفقا للشروط المحددة في التشريع و التنظيم الجمركي المعمول بهما.

. **2 – طرق إحضار البضائع لدى الجمارك** : تتمثل هذه الطرق في :

أ– الإحضار عن طريق البر.[15]

ب– الإحضار عن طريق البحر.

ج– الإحضار عن طريق الجو.

3– وضع البضائع لدى الجمارك: بعد إحضار البضائع لدى الجمارك يترتب على ناقل البضاعة وضع البضائع تحت تصرف إدارة الجمارك إلى غاية إتمام إجراءات التخليص الجمركي و توجيهها إلى نظام جمركي معين ولذلك سنتناول المبادئ العامة للعملية والأماكن المخصصة لوضعها.

ثانيا : التصريح الجمركي المفصل للبضائع.

يعرف بأنه الوثيقة الحرة وفقا للأشكال المنصوص عليها التي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحريره للبضاعة ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ومقتضيات المراقبة بالإضافة إلى تكوين القاعدة الإحصائية للتجارة الخارجية وتعمل إدارة الجمارك لإصدار هذه الوثيقة وتوزيعها على الوكلاء المعتمدين من خلال مكاتبها المنتشرة عبر كامل التراب الوطن 1.

ويحتوي التصريح الجمركي المفصل على العناصر التالية :

1– نوع البضاعة: هو تسمية تمنحها التعريفة الجمركية لكل بضاعة وفقا لمميزاتها الخاصة حيث توافق هذه

التسمية رقما في المدونة الجمركية يظهر على التصريح المفصل ويسمح تحديد نسب الحقوق والرسوم الجمركية المطبقة على البضاعة ونسب الرسم على القيمة المضافة.

جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 123.

2- المنشأ: وهو منشأ البضاعة لبلد معين ي استخرجت من باطن أرضه هذه البضاعة أو صنعت فيه ويجب تمييزه عن المصدر الذي هو البلد الذي أرسلت منه البضاعة مباشرة.

3- القيمة لدى الجمارك: هي تشكل الوعاء الضريبي وكذا حساب المبالغ الخاصة بالكفالات البنكية فهي تتعلق بقيمة البضاع.

و يأخذ التصريح المفصل 05 نسخ تتمثل في :

1- نسخة الجمارك : هي النسخة الأصلية وتحفظ على مستوى المكتب الجمركي .

2- نسخة المصرح: تسلم للمصرح بعد انتهاء عملية الجمركة.

3- نسخة البنك: ترسل إلى البنك عند انتهاء عملية الجمركة.

4- نسخة الاحصائيات: ترسل لمصلحة الإحصائيات التي تقوم بإعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها .

5- نسخة الرجوع: ستخدم خاصة في الأنظمة الجمركية الاقتصادية للتأكد من احترام الالتزامات المصرح بها.[16]

المبحث الثالث: تقنيات وأليات البنوك في تمويل التجارة الخارجية

المطلب الأول: أليات تمويل التجارة الخارجية

تتعدد أليات تمويل التجارة الخارجية، بحث يمكن تصنيفها إلى ثلاث أقسام مهمة تتمثل في الأليات قصيرة الأجل، أليات متوسطة الأجل وأليات طويلة الأجل، فمن خلال مبحثنا هذا سنتعرض لكل نوع ولكن سنتعرض المفهوم تمويل التجارة الخارجية أولا

الفرع الأول: مفهوم تمويل التجارة الخارجية[17]

تقوم البنوك بتمويل التجارة الخارجية وفق أساليب مختلفة ومتعددة، ولتمويل التجارة الخارجية عدة تعاريف سنعرضها في هذا المطلب .

أولا: مفهوم التمويل.

للتمويل عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

1-يتم تعريف التمويل على أنه توفير المال عند الحاجة.

جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 129.
قادري محسن، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، الجزائر، 2014، ص56.

2- يقصد به توفير موارد حقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ، ونقصد بالموارد السلع والخدمات اللازمة للبناء.

الطاقات الإنتاجية أو تكوين رأس مال جديد.

3 – يقصد به توافر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الموجهة لتكوين رأس مال جديد.

التعريف العام:

من التعريفات أعلاه ، يمكن أن نستنتج أن التمويل هو توفير الأموال لتنفيذ المشاريع التنمية الاقتصادية عند الحاجة.

ثانياً: مفهوم تمويل التجارة الخارجية.

يمكن تحديد تمويل التجارة الخارجية في النقاط التالية:

1- هو نوع من الأنشطة المالية التي تعتمد على تقديم دعم مالي مباشر أو غير مباشر للتجارة الخارجية ، حيث يعتمد التمويل المالي المباشر على دور البنوك التجارية للدول في توفير التجارة الخارجية. دعم مالي مناسب للتجارة الخارجية قطاع. هو جزء من مساهمة البنوك التجارية العامة ، وأصحاب رؤوس الأموال في

تقديم الدعم المالي للتجارة الخارجية.

2- هذا التمويل يوفق بين المصدر في السداد وإرادة المستورد في الاستفادة من التأجيل على اختلاف أنواعه. ائتمان قصير ومتوسط وطويل الأجل.

التعريف العام:

يمكن الاستنتاج من التعاريف السابقة أن تمويل التجارة الخارجية هو أحد فروع عملية التمويل بشكل عام ، من خلال تدخل البنوك التجارية في عملية تمويل التجارة الخارجية من خلال توفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب للإضراب. التوازن بين إمكانية السداد من قبل المصدر ورغبة المستورد.

الفرع الثاني: أليات التمويل البنكي قصير الأجل للتجارة الخارجية .[18]

لم يعد النظام المصرفي محصوراً في الأساليب التقليدية لتمويل التجارة الخارجية ، لأنه ساهم في تطويرها

طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 83.
قادري محسن، مرجع سبق ذكره، ص 71.

تضمن الآليات حق البائع والمشتري ، لذا قدم الجهاز المصرفي عددًا من الخدمات للمؤسسات المصدرة والمستوردة في أقصر وقت لحل مشكلة التمويل التي تعد أكبر عقبة أمام التجارة الخارجية ، وتستخدم هذه المؤسسات تقنيات التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية.

أولا : الإعتماد المستندي :

-1 تعريف الإعتماد المستندي

التعريف الأول: عرّفه البعض على أنه: "الاعتماد الذي يفتحه البنك بناء على طلب شخص يُدعى الشخص المعني".

كانت طريقة التنفيذ إما بقبول الكمبيالة أو بخصمها أو بدفع مبلغ لصالح عميل عن هذا الأمر وهو مكفول حيازة المستندات التي تمثل بضاعة في طريقها أو معدة للشحن.

التعريف الثاني: يُعرّف الاعتماد المستندي بأنه "التزام كتابي صادر عن بنك معين يسمى البنك المصدر". للائتمان أو للبنك الذي فتح الاعتماد بناء على طلب أحد المستوردين لعملائه ووفقًا لتعليماته والمانح المسمى أمر لصالح شخص آخر يسمى المستفيد (المصدر) بدفع مبلغ معين من المال بالعملة المتفق عليها خلال موعد نهائي محدد مقابل تسليم مستندات محددة في عقد فتح الائتمان.

التعريف الثالث: الاعتماد المستندي يأخذ شكل مستند بنكي يرسله البنك بناء على طلب عميله للبنك.آخر في الخارج ويأتي مباشرة بعد عقد البيع بين المشتري (المستورد) والبائع (المصدر). دفع ثمن الصفقة أي تحوط البيع والشراء عن طريق البنك بين طرفيه لتنفيذه.

-2 أطراف الإعتماد المستندي

من خلال التعريفات التي ذكرناها سابقًا ، فإن أطراف الاعتماد المستندي هم في الأساس ثلاثة:[19]

أ. المستورد: هو الطرف الذي يطلب من البنك فتح اعتماد لصالح البائع أو المصدر المستفيد. هذا تنفيذاً لعقد البيع قبل طلب فتح الاعتماد ، وللمصرف الحرية في قبول أو عدم قبول فتح الاعتماد. وهو غير ملزم بذلك ولكن بعد موافقته يلتزم بتعليمات المشتري خاصة فيما يتعلق بالمستندات.

ب- بنك المنشأ أو من بادر الاعتماد: هو الذي يفتح الاعتماد لمصلحة المستفيد الذي يبيع عند الطلب. يتعهد العميل المشتري بدفع أو قبول أو استبدال السحوبات المسحوبة عليه خلال الوقت المحدد منصوص عليه في خطاب الاعتماد ، ويلتزم المشتري بفحص المستندات بعناية للتأمين أصالتها ثم أعطها له ليسترد ما دفعه بالإضافة إلى الأجزاء.ضد. المستفيد أو البائع أو المصدر: هو الطرف الذي تم إصدار الائتمان

أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 65.
صفصاف تيزيري، مرجع سبق ذكره، ص 98.

لمصلحته على أساس الاتفاقية السابقة مع المشتري ، الذي يقوم ، عند إخطار خطاب الاعتماد ، بإرسال المستندات المطلوبة إلى البنك الذي فتح الاعتماد استلام المبلغ الدائن منه أو سحب كمبيالة عليه.

3–خصائص الإعتماد المستندي[20]

يتميز الاعتماد المستندي بالعديد من الخصائص ، منها:

أ. **خاصية الضمان:** يضمن الاعتماد المستندي للمشتري المستورد أنه سيحصل على البضاعة بنفس الشروط تعاقد معها البائع المصدر ، وفي المقابل يضمن للبائع أنه سيدفع ثمن البضاعة مقابل تعهده. بموجب شروط خطاب الاعتماد ، مع الأخذ في الاعتبار أن التزام البنك تجاهه نهائي ومباشر ومستقل عن قيد البيع التي تركز عليها.

ب. **ميزة الائتمان:** يلعب الاعتماد المستندي دوراً هاماً من حيث الائتمان سواء بالنسبة للمشتري. بائع مستورد أو مصدر.

* بالنسبة للمشتري:

– السماح له بالحصول على التسهيلات المصرفية المتمثلة في عدم السداد للبنك حتى يتأكد من سلامته وصحته الوثائق.

– يسمح له ببيع البضاعة حتى قبل استلامها.

* للبائع:

– يمكنه الحصول على قيمة الائتمان بمجرد تقديم المستندات المطلوبة للبنك بما في ذلك بوليصة الشحن ثبت شحن البضائع ، أي تركت البضاعة حيازتها وهي في طريقها إلى المشتري. يجوز له خصم الكمبيالات التجارية المسحوبة على البنك قبل استحقاقها.

3 سمات الولاء:

الاعتماد المستندي هو وسيلة للبائع والمشتري للوفاء بالتزاماتهما تجاه بعضهما البعض.

4 – أنواع الإعتماد المستندي

يمكن تصنيف الاعتماد المستندي إلى عدة أنواع:

قادري محسن، مرجع سبق ذكره، ص 83.

أ- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء: يمكن تعديل هذا الرصيد أو إلغاؤه في أي وقت دون الحاجة إلى ذلك إخطار المستفيد وبالتالي لا يعتبر هذا ائتمانًا بالمعنى الصحيح لأنه لا يوفر أي ضمان للدفع وبالتالي فهو ندع ما يتم استخدامه.

ب- الاعتماد المستندي غير القابل للنقض: هو هذا الائتمان الذي يوجد فيه البنك الذي بدأ الاعتماد يتعهد بتنفيذ شروط الدفع أو القبول أو التداول المنصوص عليها في عقد فتح الائتمان شريطة أن تكون كذلك تمتثل المستندات لشروط وأحكام الاعتماد ، ويجب أن يوضح كل اعتماد بوضوح ما إذا كان قابلاً للإلغاء أم غير قابل للإلغاء ، وفي حالة عدم تحديده ، يعتبر الاعتماد قابلاً للإلغاء.

ينقسم الائتمان غير القابل للنقض إلى نوعين:[21]

* اعتماد غير مؤهل وغير مؤكد:

الائتمان غير قابل للإلغاء ويتضمن التزام البنك الذي أصدر الائتمان بالدفع ، لكن البنك الموجود في بلد المستفيد لا يتعهد بذلك

لا يضيف تعهده للبنك المستورد ، أي لا يعزز التزام البنك المستورد. ائتمان مؤكد وغير قابل للإلغاء:

في هذه الحالة ، يضيف بنك البلد المصدر تعهده إلى التزام البنك المستورد ، وبذلك يضيف التزامًا بالدفع. بالإضافة إلى التزام البنك المصدر.

الائتمان القابل للتحويل: في هذا النوع ، يمكن للمُصدر تحويل قيمة الاعتمادات إلى مستلم آخر ، و يجب على المصدر إبلاغ المستورد باسم الشخص الذي سيتم تحويل الرصيد إليه ولن يتم تحويل الرصيد اكثر من مرة.

اعتماد غير قابل للتحويل: لا يحق للمصدر تحويل قيمة صادراته إلى مستفيد آخر ، أي إذا تم إصدار ائتمان لصالح مصدر معين ، وهنا يجب على المصدر تنفيذ الائتمان لصالحه ، وإلا يصبح الائتمان سيء

* اعتماد مستندي غير قابل للتجزئة: في هذا النوع من الائتمان ، يحق للمصدر (البائع) فرض رسوم

تكون البضائع المتعاقد عليها على عدة دفعات ، وأنه يحصل على قيمة كل دفعة عند تسليم المستندات أرسل إلى البنك.

* الاعتماد المستندي غير قابل للتجزئة: يلتزم المصدر بشحن البضائع دفعة واحدة ، لأن الدفع يتم دفعة واحدة واحد عند تقديم المستندات اللازمة.

الائتمان المقابل أو الائتمان المتعاقب: هذه عملية تتضمن اعتمادين ، يتم فتح أولهما لصالح المستفيد من أجل ان يقوم بتوريد البضائع وعلى أساس هذا الائتمان ، يفتح المستفيد اعتمادًا آخر لمستفيد آخر على نفس الحساب تتوافق البضاعة مع شروط الائتمان الأول ، ويسمى الائتمان الثاني ضمان أو ائتمان الدعم ، وهذا الائتمان في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الائتمان الأولي مجرد وسيط وليس منتجًا

خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص66.

للسلع. الائتمان الذي يتجدد قيمته تلقائيًا بنفس الشروط لفترة محددة منصوص عليها في الاعتماد عدة مرات. لاستخدام محدد للاعتماد ، قد يتم تجميع هذا الاعتماد أو عدم توحيده.[22]

* الموافقة على المدفوعات أو الموافقة على العنصر الأحمر: يقوم البنك بدفع جزء من قيمة الاعتماد عند الطلب من البنك الذي أصدر الاعتماد مقابل مستند ، عادة في شكل خطاب ضمان ، كوديعة ، والتي يمكن تقديمها أيضًا يتم دفع هذه المدفوعات مباشرة إلى حساب العميل الذي يفتح الاعتماد ، أو يتم دفعها مقابل ضمانات بنكية يقدمها المستفيد.سيتم مصادرتها إذا لم تشحن البضائع خلال الوقت المحدد. يمكن أيضًا الدفع عن طريق منح المستفيد قرض بمبلغ الاعتماد أو جزء منه قبل شحن البضاعة وتسليم المستفيد للمستندات ، وكل هذا عند تعهد المستفيد أو تعهد خطي بتقديم المستندات اللازمة وشحن البضائع وشحنها فيما يتعلق بالمواعيد النهائية.

أما تسميته بموافقة الشرط الأحمر فهو يشير إلى شرط أو مبلغ الوديعة ، وعادة ما يكون مكتوبًا باللون الأحمر و هذا للفت الانتباه إلى الطبيعة الخاصة لهذه الحالة.

5- الخطوات العملية في مسار الإعتمادات المستندية[23]

تبدأ حلقة الإعتماد المستندي من الطلب الذي يتقدم به المشتري لفتح الإعتماد و تغلق الحلقة باستلام المشتري للبضاعة و دفع القيمة للبنك. بصفة عامة يمكن تلخيص الخطوات الرئيسية لفتح و تنفيذ الإعتماد المستندي و يمكن تحديدها في الخطوات الثمانية التالية :

أ. قيام المشتري بطلب فتح الإعتماد لدى البنك لصالح المستفيد بمبلغ محدد مقابل بضاعة يتم توصيفها بصورة كاملة.

ب. يقوم البنك مصدر الإعتماد بإصدار الإعتماد لصالح المستفيد و إبلاغه بذلك و بالشروط التي يتضمنها الإعتماد المستندي.

بعد موافقة البائع على شروط الإعتماد المستندي المرسلة إليه يقوم البائع بتجهيز البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها و تسليمها إلى شركة الشحن و يحصل منها على وثيقة تثبت إتمام الشحن البحري أو البري.

ج. يقوم البائع بتجميع كافة المستندات المطلوبة في الإعتماد و بصفة خاصة مستندات الشحن و بوليصة التأمين، و تتم تقديمها إلى البنك الذي قام بتبليغه الإعتماد المستندي.

د. يقوم البنك المراسل أو البنك معزز الإعتماد) البنك البائع (بفحص المستندات المقدمة و تحديد مدى مطابقتها لشروط الإعتماد المستندي الوارد من بنك المصدر و إذا كان البنك المراسل هو البنك المعزز يتوجب عليه دفع كامل قيمة الصفقة فورا للبائع.

خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره ، ص70.
خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره ، ص75.

هـ. بعد التأكد من مطابقة مستندات البائع لشروط الإعتماد و يطلب منه سداد قيمة الصفقة وفقا لشروط المبرم بينهما. و يقوم البنك مصدر الإعتماد بفحص المستندات الواردة من البنك الم ا رسل فحصا دقيقا و بعد التأكد من مطابقتها لشروط الإعتماد يقوم سداد المبلغ المستحق للبنك الم ا رسل أو البنك معزز الإعتماد.

ي. أخيرا يقوم البنك مصدر الإعتماد بتسليم المستندات المتعلقة بالصفقة إلى المستورد و التي تفيد بأن[24] البضاعة جاهزة للاستلام في ميناء الوصول.

ثانيا : التحصيل المستندي

1 – تعريف التحصيل المستندي

التحصيل المستندي هو آلية يقوم من خلالها المصدر بإصدار الكمبيالة وتسليم جميع المستندات إلى البنك الذي يمثله الأخير ، عندما يتولى الأخير عملية تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ معاملة أو قبول الكمبيالة. التحصيل المستندي هو أمر يقدمه البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل ذلك بإعطائه مستندات الشحن الخاصة بالبضائع المباعة له ، ويتم الدفع إما نقدًا أو مقابل توقيع المشتري على الكمبيالة ، وبذل كل الجهود الممكنة للتعافي ، لكنه لا يتحمل أي مسؤولية ولا يتحمل أي التزام عن أي خرق التحصيل يجب على عميل البنك تقديم المستندات المتعلقة بعملية تصدير البضائع إليهم لمطابقتها مع طلب. التحصيل ، ولكن لا توجد مسؤولية على البنك لفحص هذه المستندات أو اكتشاف التناقضات في نوع أو كمية البضائع ، فهي مسألة يتم تسويتها بين طرفي العقد. يستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الخارجية في الحالات التالية:

- يثق البائع في قدرة المشتري واستعداده للدفع.
- استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد المستورد.

– عدم وجود أي قيود على الاستيراد في البلد المستورد مثل وجود الرقابة النقدية أو الحاجة إلى الاستخراج تراخيص الاستيراد ... الخ.

2 – أطراف عملية التحصيل المستندي :[25]

تتكون عملية جمع المستندات بشكل عام من أربعة أجزاء ، وهي:

المسحوب عليه (المستورد): هو الشخص المعني باستلام المستندات والكمبيالة المرفقة بها هذا مقابل الدفع النقدي أو قبول الكمبيالة.

خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره ، ص75.
أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره ، ص72.

أ. الدرج (المصدر): العميل هو الذي يسلم البضائع ويعهد بعملية التحصيل إلى البنك الذي يسلم البضائع التعامل معه في مقابل تقديم جميع وثائق البضائع اللازمة لعملية التحصيل.

ب- بنك التحصيل: هو البنك الذي يعهد إليه البنك الموزع أو المنسحب بتحويل المستندات إليه. المسحوب عليه (المستورد) مقابل الدفع أو القبول ، وفقاً للتعليمات المعطاة له من البنك مسلم ضد البنك المحول أو المصدر: هو الطرف الذي يعهد إليه المصدر بعملية التحصيل أو المستلم المستندات من المصدر لإرسالها إلى البنك المحصل.

3- مراحل وشكل تقدم تقنية التحصيل الوثائقي يتضمن عقد بيع بضاعة مخلص جمركي بين المصدر والمستورد شروط دفع قيمة البضاعة ، وهي ليست كذلك.

هناك ثلاث طرق لجمعها هنا:[26]

* تسليم المستندات مقابل السداد: البنك المحصل مخوّل بتسليم المستندات للمشتري مقابل الدفع الفوري. ومعنى الدفع الفوري في العرف التجاري الدولي أن الدفع لا يجب أن يتأخر بعد تاريخ وصول البضاعة إلى الميناء التفريغ. إذا كان البائع لا يريد انتظار وصول البضائع ، فإنه يطلب من المشتري أن يدفع عند تقديم البضائع سيتم تسليم المستندات له ، وفي هذه الحالة ، يجب أن يتضمن كل من عقد البيع والفاتورة التجارية فقرة تنص على:

تسليم المستندات للمستورد فور وصوله إلى بنك التحصيل.

* تسليم المستندات للمشتري مقابل قبوله الكمبيالة المسحوبة عليه: مصرح للبنك المحصل بالتسليم المستندات إذا قبل المشتري الكمبيالة المرسومة عليه ووقع عليها وهذه المسودة هي عادة ما تتم إزالته لمدة 31 إلى 181 يومًا بعد المشاهدة أو في تاريخ محدد لاحقًا. في هذه الحالة ، يمكن للمشتري حيازة البضائع قبل السداد الفعلي وبالتالي يمكن إعادة بيعها من أجل تحقيقها المبلغ المطلوب لدفع الكمبيالة ، مما يعني أن المشتري قد حصل على ائتمان من البائع يمتد على مدى فترة فاتورة الصرف مستحقة الدفع ويتحمل البائع مخاطر عدم السداد في هذه الحالة ، لذلك يمكنه أن يطلب يحصل المشتري على الضمان من البنك المحصل أو أي بنك آخر للكمبيالة هذه. وبالتالي يمكنه خصم الكمبيالة مع البنك الذي يتعامل معه أو تقديمها كضمان مقابل الحصول على تسهيل ائتماني من البنك.[27]

* تسليم المستندات مقابل توقيع المشتري على الكمبيالة:

أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره ، ص73.
أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره ، ص74.

لمدة 61 يومًا على سبيل المثال بشرط عدم تسليم المستندات فقط بعد دفع الفاتورة عند استحقاقها. في هذه الحالة ، يكون البائع قد منح المشتري فترة ائتمان ، ولكن تظل المستندات في حوزة البنك المحصل طوال هذه الفترة يقوم بتسليمها للمشتري فقط مقابل دفع نقدي لقيمة الفاتورة ، ويتم تحديد هذه الطريقة للتحصيل نادرا ما تستخدم في الحياة العملية ، وتمر تقنية التحصيل بثلاثة م ا رحل أساسية:

المرحلة الأولى: إعطاء أمر التحصيل من طرف المصدر.

المرحلة الثانية: إثبات الوثائق.

المرحلة الثالثة: الدفع.

يقوم المصدر ، تنفيذاً للعقد المبرم بينه وبين المستورد ، بتجهيز البضاعة حسب المواصفات المتفق عليها و يتولى عملية الشحن إلى بلد المستورد ويحصل على المستندات التي تثبت شحنه من البضاعة ثم المصدر إعداد المستندات والفواتير التجارية والمستندات الأخرى المتعلقة بالبضائع وتقديمها إلى مصرفه.

– يرسل المصدر أيضًا مجموعة من التعليمات إلى مصرفه في مستند يسمى "خطاب تعليمات" ويوضح هذا المستند

طبيعة وعدد المستندات المطلوبة ، وكمية المجموعة ، وطريقة الجمع ، وطريقة النقل ، بحيث تشكل هذه الرسالة المبادئ الأساسية لمعالجة التحصيلات الوثائقية.[28]

يحتوي هذا الأخير أيضًا على تعليمات إضافية أخرى من أجل تحديد الإجراءات التي يجب أن يتخذها البنك المحصل إذا واجه أي صعوبات في عملية السداد وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل تسهيل إجراءات التحصيل الوثائقية ، تقدم العديد من البنوك لعملائها المصدرين نماذج مطبوعة تحتوي على أشكال مختلفة التعليمات المحددة التي يجب على البنك تنفيذها ، وعلى المصدر فقط قبول النموذج المذكور يجب أن تتبع المستندات المتعلقة بالمعاملة والبنك بدقة تعليمات المصدر لأنه إذا كانت البنوك غير مسؤولة عن ذلك في حالة عدم الدفع ، قد يتم تحميل مسؤوليته إذا لم يتم اتباع تعليمات القائد في خطاب التعليمات 1.

– البنك الممثل الذي يعهد إليه المصدر بعملية التحصيل ، عند استلام المستندات ، يضمن مطابقتها لبعضهم البعض ومع تعليمات التجميع المصاحبة لها ، ثم يرسل جميع المستندات مع رسالة التعليمات يتم إرفاق التحصيل ، ثم يتم إرسال جميع المستندات مع خطاب التعليمات إلى بنك التحصيل ومن يقدمها للمستورد.

– عندما يستلم البنك المحصل المستندات ، يتم إبلاغ المستورد بوصول المستندات الخاصة بالبضائع ويتم تسليمها إلى المستورد عند دفع الكمبيالة أو قبولها ودفع قيمتها بعد فترة معينة وفي حالة السداد يتعهد البنك المستورد تحويل القيمة إلى البنك المصدر حسب تعليماته.

خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص 55

إذا قام المستورد بسحب المستندات الخاضعة لتوقيعه على الفاتورة ، يرسل البنك المحصل الكمبيالة إما إلى البنك المحول أو الاحتفاظ به كأمانة حتى تاريخ الاستحقاق ثم سحبها منه المستورد وتحويل المنتج لبنك المصدر بحيث يتم تسجيله على حساب المصدر.

– يمكن للمستورد رفض الدفع أو القبول إذا كانت المستندات مخالفة للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بينه وبين المصدر ، ويقوم بنك التحصيل بإخطار المصدر برفض المستورد الدفع أو قبول الكمبيالة موضحًا أسباب الرفض وفي هذه الحالة يعود بنك المصدر إليه ليتمكن من تسوية الخلاف مع المستورد بشكل مباشر أو من خلال البنوك ، وقد تنتهي العملية بموافقة المستورد على الدفع أو الموافقة على التمكن من الحصول عليه مستندات وتخليص البضائع ، أو إصراره على رفض المستندات ، ثم إعادة شحن البضاعة أو قم ببيعها إلى مستورد آخر للحصول على خصم خاص[29]

ثالثا: التحويل الحر.

يمكن تعريف التحويل الحر في ما يلي :

1– تعريف النقل الحر: ويسمى كذلك تنظيم الفواتير ، ويتم تنفيذه في إطار العمليات بين المصدر والمستورد دون تدخل البنك كوسيط.

2– أجزاء من التحويل الحر: تتم عملية التحويل الحر بين ثلاثة أجزاء:

أ– التاجر هو الحزب من بحوزته الفاتورة المشتراة من قبل المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط.

ب– العميل: المدين للتاجر.

ج– المؤسسات المالية المتخصصة: هي المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو أحد البنوك التجارية التي لديها هذه الخدمة وهي المسؤولة عن هذا النشاط.

احسن موسى طالب، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص 70.

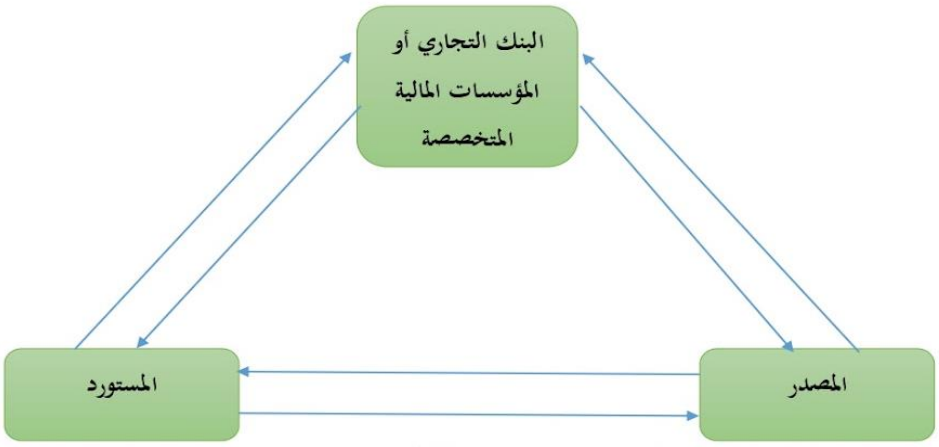

30

المخطط 2 : مخطط يبين أطراف عملية التحويل الحر

الفرع الثالث: أليات التمويل البنكي متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية

أولا : قرض المورد[31]

1 – تعريف قرض المورد

قرض المورد هو آلية أخرى متوسطة وطويلة الأجل لتمويل التجارة الخارجية وقرض المورد هو البنك الذي يمنح قرضًا للمصدر لتمويل صادراته ، لكن هذا القرض ينبع أساسًا من فترة السداد.(قرض) يمنحه المصدر لصالح المستورد ، أي عندما يمنح المصدر فترة سماح لصالح عميله الأجنبي

وللسداد يلجأ إلى البنك للتفاوض بشأن إمكانية قيام الأخير بمنحه قرضًا لتمويل هذه الصادرات ، وهكذا يبدو ائتمان المورد هو إعادة شراء الديون من قبل البنك على المدى المتوسط يختلف قرض المورد عن قرض المشتري في ناحيتين على الأقل. إذا تم منح قرض المشتري للمستورد

بوساطة المصدر ، يُمنح قرض المورد للمصدر بعد أن يمنح الأخير المستورد فترة سماح والفرق المهم هو أن قرض المشتري كما ذكرنا يتطلب إبرام عقدين بينما قرض المورد يتطلب إبرام عقد يتضمن ، بالإضافة إلى الجانب التجاري للمعاملة ، شروط وأحكام تمويلها ، مما يعني أن يشمل العقد المالي أيضًا بالإضافة إلى ذلك ، يتطلب قرض المورد موافقة المستورد على الكمبيالة المسحوبة عليه ، وتخضع هذه الفاتورة إلى للخصم وإعادة الخصم لدى الجهات المالية المختصة وفق الأساليب والإجراءات المعمول بها في كل دولة

من اعداد الطالب اعتمادا على: حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2008،ص 142.
احسن موسى طالب، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

2- مزايا وعيوب قرض المورد مزاياه هي:[32]

يقوم المورد بالإقراض عن طريق إصدار مستند واحد ، وهو العقد التجاري ، وبالتالي توفير الوقت للمورد حرية التصرف لأنه الشخص الوحيد الذي يتفاوض مع المستورد يتحمل المستورد تكاليف التأمين والتحويل ، مما يعني أنه الأرخص بالنسبة للمورد.

عيوبه هي:

- يواجه المورد مخاطر أهمها عدم السداد من قبل المستورد.

- لا يستطيع المستورد فصل شروط التمويل عن شروط العقد التجاري بسبب كثرة المستوردين

أكثر أهمية لشروط التمويل من العناصر الأخرى للعملية.

3 - مراحل قرض المورد

تتضمن عملية قرض المورد الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: يقوم المصدر بسحب الكمبيالة على المستورد وإرسالها للقبول.

الخطوة الثانية: يقوم المستورد بإرجاع الكمبيالة ويقبلها.

الخطوة الثالثة: يقدم الورقة لخصمه.

الخطوة الرابعة: سداد قيمة الكمبيالة من قبل البنك.

الخطوة الخامسة: تحصيل الكمبيالة عند الاستحقاق.

ثانيا : قرض المشتري[33]

1 - تعريف قرض المشتري

قرض المشتري هو آلية يقدم من خلالها بنك معين أو مجموعة من البنوك في البلد الأم قرضًا للمستورد ، بحيث يستخدمه الأخير بدفع مبلغ المعاملة نقدًا للمصدر ، ويمنح المشتري قرضًا لمدة تزيد عن ثمانية عشر (18) شهرا ويتوسط المصدر في المفاوضات بين المستورد والبنوك المعينة.

بوعلي يوسف، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 143.
بوعلي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 151.

لغرض تنفيذ عملية القرض هذه ، يلاحظ أن كلا الطرفين يستفيد من هذا النوع من القروض ، لأن يستفيد المورد من التسهيلات المالية الطويلة نسبيًا مع استلامه الفوري للبضائع ، ويستفيد المصدر أيضًا من تدخل هذه السلع البنوك عن طريق الحصول على السداد الفوري من قبل المستورد لمبلغ المعاملة. وبالفعل فإن قرض المشتري يتيح إمكانية إبرام عقدين. يتعلق العقد الأول بالعملية التجارية بين المصدر.

ويشير المستورد إلى جودة البضاعة وكميتها وشروط تنفيذ الصفقة ، أما العقد الثاني فيتعلق بالعملية المالية الناتجة فيما يتعلق بالعقد الذي يتم بين المستورد والبنك المانح للقرض ، فإن هذا العقد يحدد شروط تحقيق القرض وإعماله ، مثل موعد نهائي القرض وطريقة استرداده وأسعار الفائدة المطبقة ، ويحدد العقد المالي الذي يؤدي إلى منح القرض بالنسبة للمستورد ، فهي مرتبطة عضوياً بوجود العملية التجارية بين المصدر والمستورد ، وغني عن القول إن غياب هذه العملية التجارية تلغي بالضرورة وجود العملية المالية التي يمثلها قرض المشتري.

يُمنح قرض المشتري بشكل عام لتمويل العمليات الكبيرة من حيث المبلغ على وجه الخصوص ، والسبب في ذلك هو التمويل قد تواجه المعاملات ذات الأهمية التي تعتمد على الأموال الخاصة للمستورد عقبات معينة ، حيث لا يمكن ذلك يجب أن يكون المستورد دائمًا قادرًا على تخصيص هذه المبالغ ، لأن المصدر بدوره لا يمكنه الانتظار كل هذه الفترة الطويلة ، خاصة إذا كانت مسألة أموال كبيرة ، وعلى هذا الأساس فإن تدخل البنوك يعطي دائما لكل من المصدر والمستورد. من ناحية أخرى ، يقدم قرض المشتري مزايا أخرى للمصدر. عندما يمنح البنك هذا القرض ، فإنه المصدر خالي نسبيًا من المخاطر التجارية المرتبطة بالاتفاقية التجارية المبرمة مع المستورد ، ولا سيما في حالة امنحه فترة انتظار (طويلة نسبيًا) قبل السداد ، وكما رأينا سابقًا ، اسمح له بالتخلص تمامًا من الرسوم المالية المحولة إلى البنك.

في مواجهة هذا النقل للأعباء المالية من المصدر إلى البنك ، مكنت الأنظمة المختلفة من ظهور

الجهات المتخصصة التي تتمثل مهمتها في ضمان هذه القروض المخصصة لتمويل الصادرات ، وللبنوك التي تقدم الدعم يتم تقديم هذه القروض إلى هذه الوكالات لتأمين هذا القرض. في النظام الفرنسي ، يجب على البنوك أن تحصل على تأمين يمكن للقروض من شركة تأمين التجارة الخارجية ، وغالبًا من البنوك التي تصنعها ، أن تفعل ذلك يجب السعي للحصول على القروض ، كوسيلة لزيادة احتياطاتها ضد المخاطر المحتملة التي قد تنشأ ، من بنك المستورد جعل كفالته فيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة على القروض ، يمكن التمييز بين نوعين من المعدلات

معدل يخضع تحديده لشروط معينة وينطبق على جزء من القرض ، بينما يتم تحديد معدل آخر في السوق ، يتم تطبيقه على بقية القرض.

2 – أنواع قروض المشتري وخصائصه:[34]

قروض المشتري لها أكثر من نوع وتتضمن أكثر من خاصة وهي كما يلي :

أ – أنواع قروض المشتري

بوعلي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 159.

– قروض المشتري المضمونة: تدخل البنك – المشتري – كضامن للقرض عندما يكون المقترض مشتر .

– قرض المشتري – المقترض: في هذه الحالة ، يُمنح القرض مباشرة إلى بنك المشتري ، أي أن الأخير هو مستعير.

ميزات قرض المشتري:

يتم تقديم هذا النوع من القروض من خلال توقيع عقدين مستقلين:

– العقد التجاري: يحدد نوعية البضاعة ومقدارها وشروط تنفيذ الصفقة وشروط وطرق الدفع للبائع.

على الفور للبائع نيابة عن المشتري.

– عقد القرض: ويشير إلى شروط تحقيق القرض وتحقيقه مثل مدة القرض وطريقة التحصيل وأسعار الفائدة مطبقًا ، يسمح للبنوك بأن تضع في الوقت اللازم وفي ظل ظروف معينة المبلغ اللازم وفقًا للالتزامات يدفع المشتري تحت تصرف الأخير. يمكن أن تكون التدفقات المالية تصاعدية وموزعة حسب ما أنجزه المصدر هو أحد التزاماته في العقد ، أي أن كل شحنة جزئية يتم تعويضها بدفع جزء من المبلغ الإجمالي. هذا مضمون نوع القروض أيضا من قبل الوكالات المتخصصة السابقة.

يُمنح قرض المشتري بشكل عام لتمويل المعاملات الكبيرة من حيث المبلغ ، والسبب في ذلك هو أن معاملات التمويل بهذه الأهمية ، اعتمادًا على الأموال الخاصة للمستورد ، قد يواجه بعض العقبات ، وهو ليس ممكنًا دائمًا أن المستورد في وضع يسمح له بتخصيص هذه الكميات وأن المصدر بدوره لا يمكنه انتظار كل هذه الكميات.

على المدى الطويل ، خاصة إذا كانت أموالًا كبيرة ، وعلى هذا الأساس ، يوفر قرض المشتري الدعم من المصدر والمستورد

3 – الشروط العامة لقرض المشتري وطيفية سيرها[35]

إن الحصول على قرض المشتري يجب توفير الشروط التالية :

. المستفيد: أي مشتر أجنبي يتعامل مع بلد البنك المقرض.

الموضوع: تمويل عمليات المعدات والخدمات المتعلقة بتوريد وتركيب المعدات.

. قاعدة التمويل: كامل قيمة العقد ، باستثناء السلف.

. المدة: من 18 شهر إلى 7 سنوات.

بوعلي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 163.

. الدفع: يجب على المشتري تحصيل الفواتير الموقعة ، وفقًا لجدول الدفع في نهاية كل منها سداسي

الضمان: يوجد تأمين على القرض وضمانات بنكية من المشتري

4 – مراحل قرض المشتري

الخطوة الأولى : إبرام العقد التجاري بين المستورد والمصدر.

الخطوة الثانية : إبرام عقد القرض بين بنك المصدر و المستورد.

الخطوة الثالثة : التسديد الفوري من البنك إلى المصدر.

الخطوة الرابعة : تحصيل مبلغ الكمبيالة للبنك عند تاريخ الإستحقاق من المستورد .

الخطوة السادسة : يقوم المشتري بإجراءات دفع المبلغ وكل العمولات والفوائد البنكية وفقا لشروط العقد السابق

وكذا استلام السلعة من المكان المتفق عليه مسبقا.

المطلب الثاني: الضمانات البنكية المستعملة في تمويل الجارة الخارجية

تلعب الضمانات المصرفية دورًا مهمًا في معاملات التجارة الخارجية وتعتبر من شروط الحصول على قروض معينة ، حيث تعتبر أداة لإثبات حق البنك في الحصول على الأموال التي أقرضها لعملائه في حالة عدم قيامهم بذلك. . سداد الديون المستحقة عليهم ، ومن خلال دراستنا سنناقش مفهوم الضمانات المصرفية التجارة الخارجية ، وإبراز أهميتها ، وعرض أنواعها ومبادئها المختلفة ، وكيفية إدارتها.

الفرع الأول: مفهوم ضمانات تمويل التجارة الخارجية وأهميتها[36]

للضمانات البنكية الخارجية عدة تعاريف، يمكن طرحها في هذا المطلب، بالإضافة إلى ذكر أهميتها في تمويل التجارة الخارجية، سواء للمورد أو المستورد.

أولا: مفهوم ضمانات تمويل التجارة الخارجية.[37]

تتمثل تعاريف ضمانات التمويل الخارجي فيما يلي :

قندول سارة، الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير استراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص68.

السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 45.

1-هذا هو التزام البنوك التي تتعهد بدفع المبالغ المستحقة في حالة عدم قدرة أو عدم قدرة عملائها المستوردين على الوفاء بالتزاماتهم المالية أو التجارية تجاه المصدرين.

2- الضمانات المصرفية الخارجية هي وسيلة لمواجهة مختلف المخاطر المصاحبة للقرض ، مثل إفلاس المقترض هو تأمين ضد المخاطر المحتملة المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بعمليات الإقراض للبنك والسماح له باسترداد قرضه.

التعريف العام:

من التعاريف السابقة يمكننا القول أن الضمانات المصرفية الخارجية هي التزام مكتوب صادر عن بنك محلي بناءً على طلب أحد البنوك المراسلة في الخارج بدفع مبلغ معين لفترة معينة في حالة عدم قدرة العميل على السداد ، يمكن القول أن الضمانات المصرفية الخارجية هي ضمانات.

ثانياً: أهمية ضمانات التمويل التجاري.

في الجدول الاتي سنوضح أهمية ضمانات تمويل التجارة الخارجية بالنسبة للتصدير والاستيراد:

الصـــــادرات	الـــواردات
1- جعل السلع والبضائع المحلية أكثر جودة أي إمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية.	1- حماية الاقتصاد الوطني بمنع دخول البضائع الغير المطابقة ومحاربة التهرب الجبائي.
2- من خلال الضمانات البنكية المكونة في اطار قانوني ورسمي يتم القضاء على الأسواق الأجنبية الموازية.	2- تنظيم الواردات وجعلها أكثر استقرار من خلال فرض المراقبة والشروط على نوعية السلع.
3- الضمان البنكي هو أداة فعالة لتنمية قطاع التصدير وبالتالي هو أداة مهمة لجلب العملة الصعبة.	3- بما أن عملية الاستيراد تتم وفق نظام رسمي و قانوني هذا ينتج عنه محاربة الأسواق الموازية.

38

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: قنادول سارة، مرجع سبق ذكره، ص 73.
حسن قادري، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى إقتصاد السوق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص96.

جدول2 يبين : أهمية ضمانات تمويل التجارة الخارجية بالنسبة للتصدير والاستيراد

الفرع الثاني: مبادئ ضمانات تمويل التجارة الخارجية وأنواعها

تتميز الضمانات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية بمبدأين أساسيين:

مبدأ الاستقلال

مبدأ الضمان والضمان الإلزامي ، حيث يتميز بأنواع مختلفة سنناقشها في هذا المطلب.

أولاً: مبادئ ضمانات تمويل التجارة.

للضمانات التي يفرضها البنك لتمويل التجارة الخارجية عدة مبادئ سنقدمها في هذا المطلب.

1- مبدأ استقلالية الضمان: يعني هذا المبدأ استقلالية الضمان بالنسبة للعقد التجاري أي أن الضمان باق الحياد في جميع الخلافات التي قد تنشأ بين المصدر والمستورد أثناء المعاملة التجارية.

2- مبدأ الضمان الإجباري: هنا يشترط على الضامن دفع مبلغ الضمان بناء على طلب المستفيد ، وهناك نوعان ومن بين الضمانات في هذه الحالة:

أ- ضمان عند الطلب الأول: في هذه الحالة يجب على البنك الاستجابة لطلب المستورد والبت في مشروعية طلب الضمان ، أي يجب أن يكون للمستورد الحق في الحصول على مبلغ الضمان عند أول طلب منه واجب السداد والدفع من أول طلب.

ب- الطلب المستندي: يقوم البنك بدفع قيمة الضمان للمستفيد مباشرة بعد أن يقدم الأخير المستندات

لكي يتم تحديد ذلك مسبقًا في خطاب الضمان ، يلتزم البنك الضامن هنا بشكل نهائي بالمياه.

ثانياً: أنواع ضمانات التمويل التجاري.

يمكن تقسيم أنواع الضمانات الخارجية إلى ضمانات متعلقة بالمستورد وضمانات متعلقة بالمصدر ، وهي:

1- الكفالات المصرفية الخاصة بالمستورد:

أ- الضمانات الخاصة بالعقد التجاري هي:

ج- ضمان الالتزام: ويسمى أيضًا ضمان المعاملة ، ويتم هذا الضمان قبل توقيع العقد من أجل الحماية والمستورد بمنع هذا الضمان بسحب المصدر والتزامه بشروط الدعوة الى العطاء ضمان السداد المسبق: يمنح المستورد مبلغًا من المال للمصدر كسلفة ، يقتطع من قيمة البضاعة أو البضاعة لاحقًا[39] ، والتي تتراوح قيمتها بين 05 إلى 15 بالمائة من مبلغ العقد التجاري ، وضمان الإرجاع السلفة جزئية أو كلية ، اعتمادًا على درجة عدم امتثال المصدر وعدم امتثاله لشروط العقد التجاري

ضمان الأداء: في حالة عدم وفاء المصدر بالتزاماته بموجب العقد التجاري فيما يتعلق بجودة المواد في حالة وجود البضائع ، يمكن للمورد أن يطلب من البنك الضامن أن يدفع له كل مبلغ الضمان أو جزء منه الذي لا يتجاوز التأمين ضد المخاطر البحرية: يحدث أثناء عملية الشحن ، حيث يضمن دفع الخسائر التي حدثت. وذلك بعد تحديد الشخص المسئول عن الخطر.

ب- الضمانات المصرفية المتعلقة بالإدارة وهي:

ضمان القبول المؤقت: من أجل تنفيذ المشاريع الكبرى ، تضطر المؤسسات إلى استيراد معداتها مؤقتًا

إلى الدولة المعنية بإتمام العملية بشرط إعادتها إلى مصدرها بعد إتمام العمل وفي هذه الحالة تستثنى المنشأة من الرسوم الجمركية المطلوبة عادة عند الاستيراد ، مع مراعاة تكوين ضمان بنكي لتغطية القبول المؤقت

التكاليف ، وفي حال قيام المنشأة ببيع هذه المادة أو عدم إرجاعها ، يكون هنا فقط الإلزام.

دفع الرسوم والرسوم.[40]

- الضمان الضريبي: في هذه الحالة يأمر البنك المستفيد بإضافة 10٪ من مبلغ الضمان.

وبذلك يكون المستفيد قد دفع 110٪ من القيمة ويفرض الضمان الضريبي على مستوردي التبغ وغيرهم.

2- ضمانات بنكية مرتبطة بالمصدر: وهي:

أ- ضمان الدفع: يثبت هذا الضمان حق المصدر على المستورد ويؤكد دفع ثمن الشراء في موعده.

ب- خطاب القرض: يستخدم في الفاتورة التجارية ووثيقة النقل واشعار عدم السداد ويمثل 10٪ من القرض.

ج- ضمان تغطية القرض: هو ضمان لصالح المقرض من قبل مصرفه لضمان سداد القرض الذي تساوي قيمته

مبروك سمية عبير، دور الضمانات في التقليل من المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 135.

مبروك سمية عبير، مرجع سبق ذكره، ص 141.

المبلغ الإجمالي للقرض مضافًا إليه الهامش لتغطية الفوائد والرسوم ، ويطلب بنك المصدر من المستورد الكتابة إليهم خطاب يثبت فيه حقه في حالة عبث المشتري بسداد الدين.

الفرع الثالث: إجراءات تسيير ضمانات تمويل التجارة الخارجية.

يتم تسيير ضمانات التمويل الخارجي وفق إجراءات وتقنيات متعددة، وذلك انطلاقا من تاريخ إصدارها إلى غاية طلبها من طرف المستفيد.

يمكن طرح مختلف الإجراءات في عملية تسيير الضمانات البنكية الخارجية في الجدول التالي :

	الاجراء	المضمون
أولا	**تحرير الطلب**	يتم تحرير الطلب من طرف البنك الضامن، وهذا بعد استلامه للضمان المضاد وذلك بإرسال المصدر للوثائق المطلوبة وتقديمها للبنك.
ثانيا	**تحرير النسخة**	ان تحرير نسخة الضمانات يكون من طرف البنك، أي يتم تقديم أوامر للمرسل الأجنبي في إطار الضمان غير المباشر. النسخة الأصلية يتم تقديمها للزبون حسب أوامره.
		يتم تحديد مدة صلاحية مباشرة عند الانتهاء من

ثالثا	عمليات التتبع	وضع الضمان مع إمكانية تأجيلها لفترة أخرى وامكانية تمديدها الى ستة أشهر.
رابعا	تكلفة العملية	تتعلق بالضمانات المتعاقدة الموضوعة في طار عمليات الاستيراد، ففي عمليات التصدير يقوم المصدر بدفع عمولات لبنكه وأخرى للبنك الأجنبي وهذه العمولات والمصاريف غير ثابتة مع إمكانية تعديلها وتغييرها في كل وقت تبعا للعوامل الاقتصادية كتقلبات أسعار الصرف.
خامسا	الاحتياطات المأخوذة من طرف البائع	الضمان يجب أن يشمل تعويض كل ما هو عاطل، تصليح السلع المباعة، تغير السلع.
سادسا	رفع وتخفيض مبالغ الضمان	مبلغ الضمان يمكن أن تحل عليه تعديلات في بعض الحالات أو الارتفاع وهذا يتوقف على عنصر الزمن بطبيعة الحال، والارتفاع يكون من جراء مبلغ العقد ويكون هذا بموافقة المستفيد.

جدول3 يوضح : إجراءات تسيير ضمانات تمويل التجارة [41]

أ) معاملات التسوية في التجارة الخارجية.

في التجارة الخارجية عدة وسائل لتسوية الحسابات والمعاملات، كما أنها تنوعت حسب الظروف التي تحيط بأطراف التجارة الخارجية، ومن بين أهم أهدافها هو تقليص المدة الزمنية التي تتم من خلالها عملية الوفاء بالالتزامات والتبادل، ومن خلال مبحثنا هذا ستنطرق إلى التسوية نقدا، التسوية عن طريق الأوراق التجارية والتسوية عن طريق التحويلات المصرفية .

ا حشيشي نرجس، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة مقامة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2012، ص 65.

1- **التسوية نقدا.**

في هذا النوع الأول من تسوية المعاملات التجارية الخارجية، سنعرض وسيلتين مهمتين تتمثلان في الدفع الفوري (أي الدفع النقدي) وبطاقة القرض، كما يمكن القول أن التسوية نقدا تسمى أيضا بالدفع تحت الطلب.

أولا: الدفع الفوري (النقدي).

تعرف النقود على أنها وسيلة دفع وحيدة تامة السيولة تمكن من الشراء الفوري للسلع، السندات والخدمات دون تكلفة التبادل والبحث، تصدر من طرف جهة معروفة ومنظمة وهي النظام البنكي وتخضع للقبول العام فهي الوسيلة الأكثر استخداما ببساطة في الوفاء بالالتزامات، تخص المبالغ الضئيلة جدا وتستعمل في تسوية الصفقات بين متعاملين تربطهم الثقة في التعامل.[42]

ثانيا : بطاقة القرض.

تطورت هذه الوسيلة سريعا نظرا لكونها تجنب أصحابها من نقل السيولة الكبيرة، كما أنها توفر الأمان لصاحبها والمستفيد، وقد جعلت التطورات التكنولوجية من بطاقة القرض وسيلة دفع أكثر ضمانا لكل التحولات المالية والصفقات ذات المبالغ المالية الصغيرة نسبيا .

2- **التسوية بالأوراق التجارية.**[43]

تعتبر الأوراق التجارية من أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية، فهي أداة فعالة في المعاملات المصرفية والمالية تقوم مقام النقود في الوفاء من أجل تحسين المعاملات الخارجية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى ثلاث وسائل تتمثل في السفتجة، السند الأمر والشيك.

أولا: السفتجة.

يمكن تعريف السفتجة كما يلي:

1- تعريف السفتجة: السفتجة هي ورقة تجارية تتضمن أمر من الساحب إلى المسحوب عليه أن يدفع مبلغا من النقود بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين قابل للتعيين لإذن المستفيد، و السفتجة في التجارة الخارجية تتضمن كل من المصدر، المستورد والمستفيد، وعادة ما يكون البنك الوسيط المعتمد له دور خصم مبلغ السفتجة لتقديمها للمصدر حتى قبل حلول تاريخ الاستحقاق، كما له حق تظهيرها من قبل بنك آخر وهذا ما يسمى التظهير المستفيد آخر، فهي تحل محل النقود في التداول وهي قابلة للتداول عن طريق المناولة اليدوية .من إيجابيات الدفع النقدي أنه

ابوزيدي سامية، الاعتماد المستندي كتقنية دفع تمويل وضمان للتجارة الخارجية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص83.

مصطفى كمال طه، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2013، ص 77.

سهل الاستعمال وأكثر بساطة، كذا حصول المصدر على كل مستحقاته فورا دون أن ينتظر ، ويستدعي حضور كل من المستورد والمصدر من عملية التسديد مما يستبعد عملية الغش .

– وظيفة السفتجة: تتمثل وظيفة السفتجة في التجارة الخارجية بالنسبة للمصدر والمستورد والذي نظهرها فب

الجدول التالي:

بالنسبة للمصدر	بالنسبة للمستورد
هناك وظيفيتين مزدوجتين هما: الوظيفة الأولى: حماية البائع في حالة عدم الدفع أو في حالة عدم قبول السفتجة من طرف المسحوب عليه. الوظيفة الثانية: تؤدي وظيفة خصم الدين أي قيام البنك بسداد قيمة السفتجة مقدما إلى المستفيد مع اقتطاع من هذه القيمة نسبة تحدد حسب الاتفاق	هناك وظيفيتين هما: الوظيفة الأولى: أداة وفاء مما يستوجب الدفع فورا. الوظيفة الثانية: أداة ائتمان من خلال منح أجل للوفاء.

جدول4 يبين : وظيفة السفتجة في التجارة الخارجية بالنسبة للمصدر والمستورد

ثانيا: السند لأمر .[44]

هو ورقة تجارية تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة، فهذا السند عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين المشتري) بدفع مبلغ معين للمستفيد (البائع) في تاريخ الاستحقاق، فمن مزايا السند الأمر أنه قابل للتحصيل قبل ميعاد الاستحقاق وقابل للتداول عن طريق التظهير، في حين أن عيبه يتمثل في بطلانه في حالة نسيان بعض البيانات.

ثالثا: الشيك.

يمكن تعريف الشيك كما يلي :

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: بوزيادي سامية، مرجع سبق ذكره، ص 122.
مصطفى كمال طه، مرجع سبق ذكره، ص 128.

1- تعريف الشيك: الشيك هو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الشخص وهو الساحب إلى شخص آخر وهو المسحوب عليه (بنك) بأن يدفع بمجرد الاطلاع عليها مبلغا من النقود لشخص ثالث هو المستفيد أو لإذنه أو الحامله.

2- أنواع الشيك: هناك عدة أشكال للشيك تتمثل في :

أ- الشيك البنكي: هو شيك يصدر من قبل البنك بأمر من المستورد، بحيث يلتزم هذا البنك بالدفع لصالح المصدر الأجنبي بالعملة الصعبة أو المحلية.

ب- شيك المؤسسة: هو الذي يصدره المشتري أو شيك محرر من طرف المستورد الذي يعطي بموجبه الأمر لينكه بالدفع للمصدر مقابل تقديم هذا الشيك.

ج- الشيك المعتمد (المؤكد): هو شيك يعتمده البنك لصالح المسحوب عليه وذلك بوضع توقيع عليه ويكون التأكيد عادة في بلد المشتري.

د- الشيك المؤشر: يدل على

حقيقة الرصيد المصرفي في تاريخ إتمام الصفقة، بمعنى أن البنك يشهد بأن المبلغ موجود حقا عنده في الوقت الذي قدم فيه الشيك وأن سحب المبلغ تم في الوقت نفسه .

3- التسوية بالتحويلات المصرفية.[45]

تعتبر التسوية عن طريق التحويلات المصرفية الوسيلة الأكثر استعمالا والأفضل للدفع في التجارة الخارجية فهي الطريقة الحديثة للدفع.

أولا: تعريف التحويلات المصرفية وعناصرها .

يمكن تعريف التحويلات المصرفية في ما يلي :

1- تعريف التحويلات المصرفية : هي العملية التي من خلالها يتم تحويل مبلغ من حساب إلى حساب آخر، وبذلك تتمثل العملية في ترصيد الحسابات حيث يجعل حساب المستورد مدين وحساب المصدر دائن، وهي الطريقة المصرفية الأكثر استعمالا على الصعيد الخارجي، وهذا نظرا لسهولة استخدامها وسرعتها في الدفع.

2- عناصرها: تتضمن على عنصرين مهمين هما :

مصطفى كمال طه، مرجع سبق ذكره، ص 78.
عبد الصماء العزيزي، التحويلات المصرفية الدولية، أخذ بتاريخ05/04/2022، من الرابط
//https://www.hsbc.ae/ar-ae/help/money-transfers

أ- أمر التحويل المصرفي: تؤسس عملية النقل المصري على إجراءات أولية تستند عليه وهو طلب الزبون، بمباشرة تنفيذ عملية التحويل النقدي المصرفي .

ب- تنفيذ عملية التحويل: وتسمى أيضا مرحلة الدفع وتسوية عملية النقل المصرفي الدولي، وقد تتم بين بنكين يحتفظ كل منهما بحساب الزبون لدى البنك الأخر وعندئذ تتم التسوية عن طريق بنك ثالث، يتم تنفيذ عملية تحويل المصرفي عن طريق بنك المستفيد حيث يقيد المبلغ المحول في حساب الدائن لعميله.

ثانيا : أنواع التحويلات المصرفية .[46]

للتحويلات المصرفية أنواع مختلفة ومتعددة، بحيث تسمح للأشخاص المعنويين أو الطبعيين الاختيار النوع المناسب والذي يتلاءم مع ظروفهم المختلفة.

1- التحويلات عن طريق البريد: بعد إبرام عقد تجاري بين المصدر والمستورد، أين اتفقا على وسيلة الدفع وهي التحويل عن طريق البريد، يقوم المستورد بملا الاستمارة يذكر فيها المعلومات المتعلقة بالمصدر يأمر بذلك بتحويل المبلغ المحدد حسب العقد وإرسال هذا الأمر إلى البنك المصدر.

2- التحويلات عن الطريق الحوالة البنكية: هذه الحوالة عبارة عن وثيقة يمكن بواسطتها أن يسوي المستورد ديونه اتجاه المصدر، والذي يقوم بدوره بتحصيل مضمونها في بنكه.

3- التحويلات عن طريق التلكس: يعد التحويل عن طريق التلكس الأكثر استعمالا على المستوى الدولي، ويشبه تماما الحوالة البريدية إلا أنه أسرع منها، حيث أن المرسل يرسل برقية أو التلكس باستعمال الشفرة ليتسنى الدفع للمستفيد في أسرع وقت ممكن أخذا بعين الاعتبار عنصر الثقة 1.

4- التحويلات عن طريق شبكة سويفت SWIFT أو التحويل الحر: تعمل على إرسال الرسائل التي يصعب تمريرها بالاتصال المباشر، فهدفها هو تسهيل الدفع الدولي وقد ظهرت خاصة من أجل القضاء على النقائص التي تعاني منها وسائل الدفع الأخرى، فضمان الدفع مطبق كليا حيث كل الرسائل تبعث عبر جهاز الكمبيوتر الذي له مفتاح خاص به ويمكن التحقق من مضمون الرسالة وهو يشتغل 24 ساعة على 24 ساعة -.

ثالثا: أطراف عملية التحويلات المصرفية.

غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 89.
عبد الصماء العزيزي، مرجع سبق ذكره.

تتمثل أطراف عملية التحويلات المصرفية في التجارة الخارجية في النقاط التالية :

1- العميل الآمر: أي طالب إصدار الحوالة، وهو الشخص أو الجهة التي تأمر بنقل مبلغ معين من المال إلى المستفيد، ويكون عادة عميل لدى البنك ويحتفظ بحساب لديه، وقد يكون العميل مدينا للمستفيد وقد لا يكون كذلك.[47]

2- البنك المرسل (الحول): وهو الذي يتلقى أمر الحوالة، فيقبض المبلغ المطلوب تحويله من عمله ثم يقوم بتسليمه مباشرة للمستفيد، أو من خلال بنك آخر مراسل له يأمره بالسداد.

3- البنك الدافع: هو الذي يقوم بتسليم مبلغ الحوالة للمستفيد بناءا على طلب البنك الآخر، وتوجد علاقات مصرفية متبادلة بين البنك المحول والبنك الدافع كوجود أرقام سرية متبادلة بينهما.

4- البنك المغطى: يوجد بنك مغطى في الحوالات الصادرة الموجهة إلى بنك لدفع الحوالة ولا يوجد حساب للبنك المحول لدى البنك الدافع، لذلك يصدر البنك المحول أمر دفع إلى البنك المغطى بدفع قيمة الحوالة إلى البنك الدافع.

5- المستفيد: هو الطرف الذي سوف يستلم القيمة من البنك الدافع وتعتبر العلاقة بين طالب التحويل والمستفيد مستقلة عن تنفيذ الحوالة، وقد يكون المستفيد هو نفس طالب الحوالة أو شخص ثالث .

خاتمة الفصل :

من خلال معالجة الآليات والإجراءات المختلفة وكذلك الأساليب التي تستخدمها البنوك في عملية التمويل التجاري في هذا الفصل تعلمنا أهمية التمويل الذي يلعب دوراً هاماً في نشاط المؤسسات اقتصادي لأنه يسهل تحويل الفوائض النقدية والقوة الشرائية ، فضلاً عن الأهمية الكبيرة التي تلعبها البنوك في عملية تمويل التجارة الخارجية واستخداماته المتنوعة التقنيات المذكورة سابقاً وضمانات الدور تلعبها تدور الأعمال المصرفية في المقام الأول حول تأمين المعاملات التجارية الدولية وإنشاءها جو من الثقة بين التجار ويمكن بذلك القول بأن سير العمليات التجارية يتم بأمان تام ، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز وتقوية العلاقات التجارية والمالية ، مثل تتكون عمليات التسوية في التجارة الخارجية من عدة وسائل وطرق ذكرناها في فصلنا السابق بحيث يتيح للعملاء حرية اختيار الوسائل التي تساعدهم على تسوية حساباتهم مع الآخرين.

غازي عبد الرزاق النقاش، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر: تحليل وتطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2014

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر: تحليل وتطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2014

مقدمة الفصل :

بالرغم من الإمكانات الطبيعية والطاقية والزراعية التي تمتلكها الجزائر إلا أنها كانت ولا تزال تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية ، ففي منتصف الثمانينيات لوحظ تراكم وتراكم الديون الخارجية والديون مع انهيار أسعار الصرف عام 1987. مما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات. وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ما دفعها إلى اللجوء إلى عدد من الإجراءات ، منها اعتماد نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا ، ودخول اقتصاد السوق ، حيث اتخذت سلسلة من الإجراءات. للإصلاحات الهيكلية من أجل استعادة النمو الاقتصادي ومن وجهة النظر هذه سنتناول هذا الفصل الذي يتناول تحليل وتطور التجارة الخارجية وهيكلها (2008-2014) في الجزائر خلال الفترة

المبحث الأول: تنظيم وتطور التجارة الخارجية للجزائر[48]

لم يكن تطوير التجارة الخارجية خيارًا للجزائر ، بل كان فرصة للتحرك نحو اقتصاد السوق. بينما استمر الاقتصاد في تجربة الاعتماد المطلق في مجال واردات المواد الخام واحتياجات الإنتاج ، بالإضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية

في هذا المطلب سوف نتناول اهم مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قررتها الجزائر .

الفرع الأول: مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990): |

ظهرت منذ نهاية عام 1988 في السلطات العامة الجزائرية والأحزاب السياسية الجديدة مما أدى إلى الحاجة إلى تبني سياسة اقتصادية تقوم على حرية السوق واندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ، على أساس كبير وواسع. برامج إصلاح الاقتصاد الوطني الهادفة إلى إصلاح التجارة الخارجية وتفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي. عرفت في أوائل التسعينيات من خلال:

– اللائحة رقم 90/02 الصادرة في 7 سبتمبر 1990 بشأن تحديد شروط فتح وتشغيل الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الاعتباريين. حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص المخولين بفتح وإدارة حساب أو أكثر بالعملة الصعبة لدى أي بنك في الجزائر.

– القانون رقم 90/22 تاريخ 7 آب 1990 المتعلق بالسجل التجاري:

- بن ديب عبد الرشيد : تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وجامعة الجزائر ,2002 - 2003, ص 437

كرس هذا القانون حرية ممارسة تجارة الشخص الطبيعي المتمتع بحقوقه المدنية لحسابه وباسمه بشرط ألا يتعارض ذلك مع مبدأ الشرعية لأنه مخالف للقانون وأن أي نشاط ينتهك الرأي العام. ينظم ويضر بالاقتصاد الوطني ، وهذا ما ورد في المادة 2 من هذا القانون كما أقرته هذه المادة حرية الأشخاص الاعتبارية حيث تكون الشركات التجارية من أي نوع.[49]

المرسوم التنفيذي رقم 37/91 بتاريخ 13 فبراير 1991 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية ، وقد صدر هذا المرسوم خلال مفاوضات اتفاقية الاستقرار مع صندوق النقد الدولي والمتضمن تحرير التجارة الخارجية ، و يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، فضلا عن نظام تراخيص الاستيراد والتصدير غير المصرح بها ، والتي لا يمكن أن تشجع وحدها المنافسة الحرة طالما أن الوصول إلى العملة الصعبة يتم إدارته مركزيا ومن خلال نظام توزيع وسائل الدفع الأجنبية التي ليست كذلك. الشفافية ، الأمر الذي دفع بنك الجزائر إلى إعادة النظر في قواعد تنظيم الصرف ، كما تم وضعها في 21 أبريل 1991.

الفرع الثاني : مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من 1994

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العامة منذ عام 1994 تدابير مهمة لتمويل التجارة الخارجية ، وعلى وجه الخصوص:

– البرنامج الأول للاستقرار الاقتصادي 1994-1995: وهو برنامج قصير المدى دخلت الجزائر بموجبه مرحلة جديدة من الإصلاحات أثرت على جميع المجالات المتعلقة بإحياء الاقتصاد الوطني ، تمهيدًا للانتقال إلى السوق. اقتصاد. وعرفت المؤشرات من بينها استمرار انخفاض أسعار النفط ، وارتفاع معدل خدمة الدين ، وارتفاع مستوى خدمة الدين. أسعار المستهلك واتخذت عدة إجراءات في مجال تمويل التجارة الخارجية ، من أجل إعادة إيقاع الاقتصاد ، وخفض معدل التضخم وكبح نمو المعروض النقدي ، ومواصلة تحرير الأسعار وقمع دعمها ، وضبط قيمة الدينار. الاهتمام بالقطاع الزراعي وتقليص عجز الموازنة وفي مجال الانتعاش خفض الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية وتعديل نسبة الضرائب بالزيادة. أخيرًا ، عملت السلطات على جعل الدينار قابلاً للتحويل في المعاملات التجارية ، بعد تعديل سعر الصرف بشكل كافٍ. اعتبارًا من أكتوبر 1994 ، أصبح سعر الصرف مرنًا ، وبعد تنفيذ برنامج التثبيت ، تحسن وضع ميزان المدفوعات ، مع زيادة احتياطيات العملة الصعبة بالنسبة لي[50] 2.64 مليار دولار عام 1994 مقابل 1.5 مليار سنة 1993.

– برنامج التكيف الهيكلي 1995-1998

- بن موسى كمال : المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وجامعة الجزائر ,2004 , ص ص 434. 435.

-كرم النشا شيبى واخرون: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة من صندوق النقد الدولي، 1998، ص 36

أما بالنسبة للقطاع الخارجي ، فقد ركز هذا البرنامج على مراقبة تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع القيود الإدارية والمالية ، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات غير الهيدروكربونية ، وكذلك على تطوير نظام الصرف مع إنشاء النقد الأجنبي بين البنوك. السوق في عام 1995.. كما تم العمل على تحويل الدينار. كما تم العمل على خفض مستوى الحماية الجمركية والحدود القصوى لتعريفات الاستيراد تمهيدا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. أما بالنسبة للواردات ، فقد تم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50٪ عام 1996 إلى

45٪ في عام 1997. وفيما يتعلق بالصادرات ، فقد ألغيت جميع أشكال الحظر السابقة ، بالإضافة إلى خلو النظام التجاري الجزائري من القيود الكمية منذ يونيو 1996.

واعتمدت بعض السياسات من أهمها إصلاح السياسة النقدية لخفض معدلات التضخم وتحرير الأسعار وتمويل التجارة الخارجية وضبط نظام الصرف بإلغاء تراخيص التصدير وواردات معينة وتطوير القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العامة من خلال خطة إعادة الهيكلة. وبرنامج الخصخصة. السياسة المالية عن طريق تبسيط الإنفاق وإصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على العديد من البنود.

المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية في التجارة الخارجية الجزائرية

قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في المجالات المالية والضريبية والجمركية ، من أهمها:[51]

أولاً: النظام المالي: ويشمل البنوك وشركات التأمين.

أ – القطاع المصرفي: بدأ إصلاح القطاع المصرفي بإصدار قانون النقد والائتمان في عام 1990. وتم تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي وإعطائه صلاحيات واسعة. الإصرار أكثر على القواعد الاحترازية التي يتعين على البنوك اعتمادها أثناء زيادة رأس المال. لأن هذا الاتجاه أكد إنشاء آلية جديدة للرقابة على البنوك. ب– قطاع التأمين: يعود تاريخ افتتاح سوق التأمين في الجزائر إلى المرسوم رقم. 95/07 1995 المتعلق بالتأمين ، وبالتالي فتح الطريق أمام رأس المال الخاص ، المحلي أو الأجنبي ، من خلال إنشاء شركات التأمين. في عام 2012 ، تم تعديل القانون رقم. 06/04 يضاف إلى ذلك الموجة الثانية من الإصلاحات الهادفة إلى تحرير القطاع وتهيئة الظروف المؤاتية لتنمية الرقابة على نشاطه ، وتتكون من 16 شركة ، و 7 شركات عامة ، و 7 شركات خاصة ، وجمعيتان تعاونيتان ، و السوق المالي. لجنة التنظيم والرقابة على عمليات البورصة عام 1996 ، ونظراً لأهميتها في الاقتصاد الوطني من حيث التمويل والمنافسة ، فقد سعت السلطات إلى تعزيز إطارها التشريعي من خلال اعتماد الوصي المركزي للسندات ووضع برنامج للتسجيل. عدد كبير من المؤسسات العامة ، وكذلك إزالة المعوقات أمام القطاع الخاص.

ثانياً: النظام الضريبي:[52]

- عبد الله بن دعيادة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية. بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية , مركز دراسات الوحدة العربية ,ص 262 364.

من عام 1992 إلى اليوم ، خضع النظام الضريبي لسلسلة من الإصلاحات التقدمية والعميقة. على هذا الأساس ، تم إدخال العديد من التعديلات التي ساهمت بشكل كبير في تبسيط وتطوير النظام الضريبي. ضريبة الدخل الشخصي: مبسطة في ضريبة الدخل الإجمالي. ضريبة دخل الشركات: يتم تضمين ضريبة دخل الشركات في السعر يتم تخفيض 25٪ إلى 12.5٪.

– الضريبة على المصاريف: مبسطة بفضل ضريبة القيمة المضافة التي انطلقت منها

80٪ انتقلوا إلى معدلين تراكميين من 7 ٪ 17٪.

قم بإلغاء العديد من الإقرارات واستبدالها بمستند واحد. منح العديد من الفوائد لدعم الاستثمار من خلال ANDI ANSEJ، CNAC – يتم تحصيل التخفيض الضريبي في حدود (25٪ و 50٪) للشركات الصغيرة والمتوسطة هناك حاجة إلى زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العامة ، وبالتالي تحسين الإيرادات الضريبية من خلال أنشطتها. علاوة على ذلك ، يجب تحسين تحصيل الضرائب ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

الثالثا:

النظام الجمركي: يقوم النظام الجمركي الجزائري على مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية: نظام العبور ، ونظام المستودعات ، ونظام الإدخال المؤقت ، ونظام إعفاء إعادة التخزين ، ونظام المصنع الخاص للرقابة الجمركية ونظام التصدير المؤقت. خضع النظام للعديد من الإصلاحات الخاصة منذ عام 2001. وهو يقوم على القيمة التعاقدية الفعلية لتبادل القيمة الإدارية ويقتصر على أربعة أسعار:

معدل الإعفاء 0٪.

–5٪ معدل منخفض.[53]

–15٪ نسبة السمسرة.

– نسبة عالية 30٪.

كما أن نظام الجمارك الجزائري قد استوفى جميع القواعد المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، منذ أن أصبح تخضع 41 من التعريفات للإلغاء الكامل للتعريفات ، بدءًا من عام 2008 في المرحلة الأولى وسبتمبر 2013 في المرحلة الثانية.

- عبد الرحمن ثومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر , الواقع والأفاق 2000 ,2009, دراسات اقتصادية العدد 12, 2009 ,مركز البصيرة , ص 68.

المطلب الثالث: التنظيم الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول : الإطار التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية[54]

وضعت السلطات الجزائرية برنامجا لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل زيادة قدرتها التنافسية من خلال تحسين الجودة وإقامة آليات لتطوير واستباق وتحليل نقاط ضعف المؤسسة ، وبالتالي اقتراح سبل تعزيزها ، ويركز هذا البرنامج بشكل أساسي على اللامادية. الاستثمارات (الدعم الفني ، تكوين البرمجيات ، الجودة ، معايير نظم المعلومات (والأهمية النسبية في مساهمة التكنولوجيا الحديثة).

تشجيع الإنتاج الوطني وتنميته بما يضمن التنافسية في الأسواق العالمية. تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العامة إلى الأسواق الدولية. قيادة التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لبيع المنتج الوطني. وهذا يعني أن الجزائر تركز سياستها في ترويج الصادرات على المؤسسات الاقتصادية ، لأنها هي التي تنتج البضائع للتصدير ، وكل هذه الإجراءات لا معنى لها إذا لم يكن لدينا مؤسسات وطنية قادرة على إنتاج سلع بمواصفات عالية الجودة وأسعار تنافسية. . .

كما تم إصدار شهادة منشأ لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم 32 بتاريخ 2 مايو 1990) ، بعد أن أصبحت الجمارك الجزائرية ملزمة بالحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير (التمور والجلود الخام وخردة الحديد والصلب ، الفلين ، الخام). من خلال هذا الإجراء ، تهدف الجزائر إلى تنظيم نشاط التصدير ، من خلال وضع مجموعة من الشروط التي يجب على الوكلاء الاقتصاديين استيفاؤها لتمكينهم من القيام بنشاط تصديري ، كما يهدف هذا الإجراء إلى حماية سمعة الإنتاج المحلي في الخارج من بعض التجاوزات. التي يمكن أن تحدث في التعبئة والتغليف والأسعار دائمًا ، وفي هذا السياق ، طورت الجزائر أجهزتها الاقتصادية وتحديثها من خلال تدريبها وتجهيزها بأحدث التقنيات ، مثل جهاز الجمارك الجزائري ، التي طورتها الدولة وزودتها تتبع وإرسال المعدات لضمان الأمن القومي والتنفيذ في الوقت المناسب لإجراءات الإفصاح أو التخليص وشحن البضائع إلى الأسواق الغرباء.

كما سنت الجزائر قانونًا توجيهيًا للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويكون مرجعًا لبرامج الدعم والمساعدة لهذه الشركات. بينما تمنح الجزائر قروضا للمؤسسات العاملة في مجال التصدير من

الفرع الثاني : الإطار المؤسساتي للتجارة الخارجية الجزائرية

أ- الوكالة الوطنية لتنشيط التجارة الخارجية (ALGEX):[55]

- رزيق كمال وبوزعرور عمار : التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية , مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة , جامعة البليدة ,ص21 .22/05/2005

- الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 04- 174,جويلية 2004, العدد39,ص ص 4-5.
- الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 96- 93 مارس 1996 , العدد 16, ص ص 2120.

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 يوليو / تموز 2004 ، وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ، وتخضع لإشراف الوزير المسؤول عن التجارة الخارجية. تم تكليفها بالمهام التالية:

– المشاركة في تحديد استراتيجية ترويج التجارة الخارجية وتنفيذها. إعداد تقرير تقييم سنوي لسياسة التصدير وبرامجها.

– مساعدة التجار الاقتصاديين في تطوير أعمال الاتصال والمعلومات والترويج المتعلقة بالمنتجات والخدمات المعدة للتصدير. وللوكالة الوطنية لتنشيط التجارة الخارجية أيضًا مهام أخرى ، من بينها مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال والمعلومات لتسليم منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية ، ووضع معايير لمنح الميداليات والأسعار لأفضل المصدرين. . ب– الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996 ، وهي مؤسسة عامة ذات طبيعة تجارية وصناعية ، تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي ، وتخضع لإشراف الوزير المكلف بالتجارة وتمارس الصلاحيات التالية:

إقامة علاقات التعاون والتبادل وإبرام الاتفاقيات مع المنظمات الأجنبية المماثلة. – تمثيل الجزائر في المعارض التجارية والفعاليات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

– إبداء الرأي في الاتفاقيات والاتفاقيات التجارية الملزمة للجزائر في الخارج. ويلاحظ في بعثات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ارتباطها بالجانب الاستشاري ، حيث تقوم بإجراء الدراسات وتقديم المشورة والإرشاد للدولة من أجل تطوير خطط التنمية.التصدير الصحيح والمكيف مع الطبيعة من الأسواق الخارجية. ومساعدة وإرشاد المصدرين عند دخول الأسواق الخارجية.

ج– المجلس الاستشاري الوطني لتنشيط الصادرات: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 تاريخ 12 يوليو 2004 ومهامه:[56]

المساهمة في تحديد أهداف واستراتيجية تنمية الصادرات. – تقييم برامج ترويج الصادرات وعملياتها.

اقتراح أي إجراء ذي طبيعة مؤسسية أو تشريعية أو تنظيمية لتسهيل التوسع في الصادرات خارج قطاع المحروقات ، لأن هذا المجلس يقدم مقترحات تتضمن إجراءات تهدف إلى تسهيل تدفق السلع الجزائرية إلى الأسواق الخارجية ، وكل ما من شأنه زيادة القدرة التنافسية. السلع الوطنية في الخارج يقوم هذا المجلس بدراسة وتقييم الإجراءات والإجراءات الهادفة إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

د – الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX): تم إنشاؤها بموجب المادة 04 من المرسوم رقم 06-96 المؤرخ 10 يناير 1996 ، وهي شركة مساهمة برأسمال 450.000.000

يتم تقسيم DJ بالتساوي بين المساهمين (البنوك وشركات التأمين) ويقوم بالوظائف التالية:

الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم173.04, 16 جويلية 2004 , العدد 39 ص 03.

تأمين ائتمان الصادرات.

– كما تقوم هذه الشركة بتأمين الشركات المصدرة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية ، بالإضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة. ج– الصندوق الخاص لتنمية الصادرات (FSPE):

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لعام 1996 ، حيث يقدم هذا الصندوق الدعم للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية والمسجلة في برنامج وزارة التجارة أيضًا.

80٪ من تكلفة المشاركة في المعارض المشمولة ببرنامج وزارة التجارة ، وتسهم بنسبة 50٪ من تكلفة المعارض غير المشمولة ببرنامج الوزارة) ، ثم تم اتخاذ قرار وزاري مشترك بموجب رقم 10 بتاريخ 62 مارس 2000 لتحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة من خلال هذا الصندوق ، وإعفاء عمليات التصدير من رسوم المبيعات والضرائب المباشرة.

د– الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (سافكس): وهي شركة مساهمة عامة كما كانت سابقاً الديوان الوطني للمعارض والصادرات الذي أنشئ عام 1971 حيث تمارس المهام التالية:

تنظيم المعارض والأسواق والمعارض سواء كانت وطنية أو دولية محلية ودولية. – الإشراف على المشاركة الجزائرية في المعارض المنظمة بالخارج.

– مساعدة الوكلاء الاقتصاديين العاملين في قطاع التجارة الخارجية ، وتقديم المعلومات عن أنظمة التجارة الخارجية الحالية في الدول ، والإبلاغ عن الفرص التجارية المتاحة مع الدول الأجنبية ، وتوضيح إجراءات التصدير للمصدرين ، وتنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات المهنية.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2014

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات 2008 – 2014

جدول رقم (2): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات 2008 ـ 2014

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	8102
الصادرات المحروقات	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60145
إجمالي الصادرات	779298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
الواردات	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58330
الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	24376	11065	62641

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات من: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: (2022/04/12)

الشكل رقم (3):تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

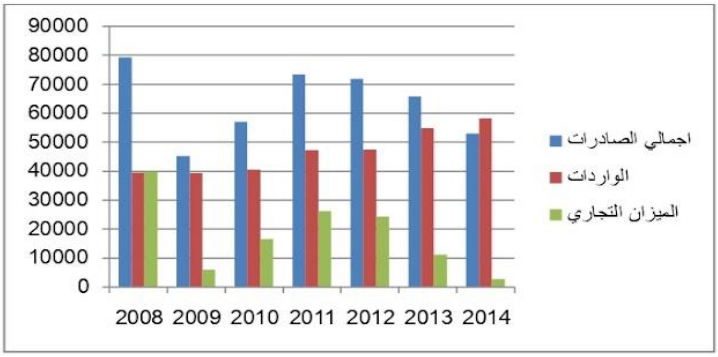

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الجدول أعلاه

الفرع الأول : تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

أولا : تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 -2014

جدول رقم (3):تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014 الوحدة :مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2008	19،77	22،98	40،1	78،1	59،78	100
2009	41،44	30،98	77،0	70،1	18،45	100
2010	12،56	30،98	97،0	70،1	18،57	100
2011	66،71	31،98	23،1	69،1	89،72	100
2012	58،70	38،98	15،1	60،1	74،71	100
2013	33،63	29،98	10،1	71،1	43،64	100
2014	21،65	31،98	12،1	70،1	45،65	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات: – بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2008، مارس 2010، مارس 2014، ص15، نقلا عن الموقع الالكتروني:19:30 12/04/2022

الشكل رقم(4): تطور الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات خلال السنوات(2008–2014)

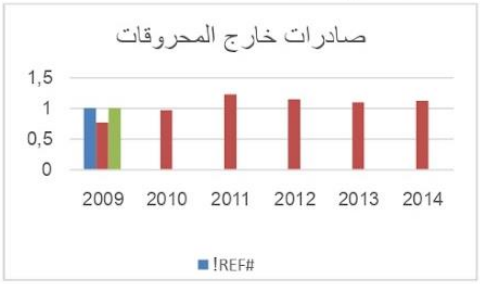

ثانيا : تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008 -2014)

جدول رقم (4): تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2008 — 2014

السنوات	صادرات المحروقات	الواردات
2008	19 ،77	- 07 ،38
2009	41 ،44	- 4 ،37
2010	12 ،56	-89 ،38
2011	66 ،71	-93 ،46
2012	58 ،70	-57 ،51
2013	33 ،63	-02 ،55
2014	21 ،61	-11 ،54

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات: –بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2008، مارس 2010، مارس 2014، ص16، نقلا عن الموقع الالكتروني :

http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm تاريخ الاطلاع 2022/05/02 19:06

الشكل رقم(5): يبين تطور الواردات خلال الفترة 2008 ـ2014

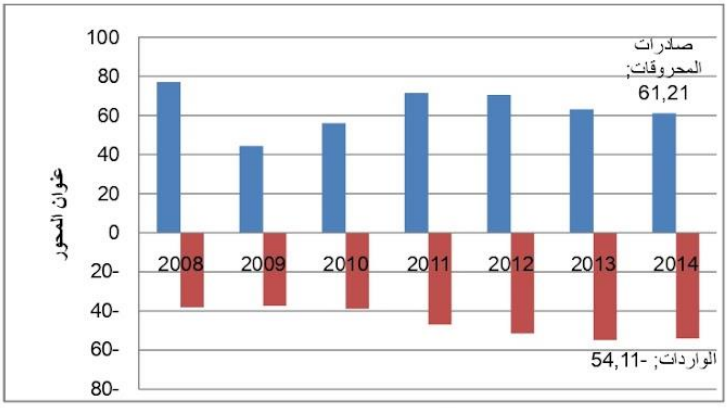

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (5)

ما ينبثق عن هذا الجدول وهذا الرقم هو الزيادة المستمرة والمتصاعدة في اتجاه الواردات الجزائرية ، حيث تضاعفت هذه الواردات بمقدار 8 خلال فترة الدراسة حيث كانت عام 2008 تقدر بنحو 6.36 مليار دولار لتصبح عام 2014 مقدرة بـ 55.02 مليار دولار وهذا يؤكد فشل الإصلاحات التي نفذتها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2008 – 2014

جدول رقم (5):التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008 ـ 2014

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2008	77361	119	334	1384	1	67	32
2009	44128	113	170	692	/	42	49
2010	55527	315	94	1056	1	30	30
2011	71427	355	161	1496	/	35	15
2012	69804	315	168	1527	1	32	19
2013	62960	402	109	1458	/	28	17
2014	60146	323	110	2350	2	15	10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية على مدار جميع سنوات فترة الدراسة ، بينما تحتل الصادرات غير الهيدروكربونية مكانة هامشية في إجمالي الصادرات ، والتي تتمثل في المواد الغذائية والمواد الخام وشبه. المنتجات النهائية. المواد المصنعة بالإضافة إلى المعدات الزراعية والصناعية تحتل المنتجات المصنعة نصيب الأسد من إجمالي الصادرات غير الهيدروكربونية ، تليها المواد الخام التي تحتل المرتبة الثانية من حيث قيمة الصادرات غير الهيدروكربونية.

أولا : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2008-2014

جدول رقم (6): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2008-2014

السنوات	1990		2008		2014	
المواد	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الطاقة والمحروقات	10685	12 ،96	773361	22 ،97	60146	54 ،95
المواد الغذائية	50	44 ،0	119	15 ،0	323	51 ،0
المواد الأولية	32	28 ،0	334	2 ،0	110	18 ،0
المواد نصف مصنعة	211	87 ،1	1384	11 ،2	2350	73 ،3
التجهيزات الفلاحية	3	03 ،0	1	05 ،0	2	0
التجهيزات الصناعية	76	67 ،0	67	21 ،0	15	02 ،0
السلع الاستهلاكية	67	59 ،0	32	06 ،0	10	02 ،0
المجموع	11304	100	79298	100	95662	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات:المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني:
http//www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع: (2022/04/13) 14:22

هذا المخطط الذي ناقشناه لغرض المقارنة بين ثلاث سنوات والذي يمثل فترات زمنية وهي عام 1990 وهي المرحلة التي بدأت فيها إصلاحات تمويل التجارة عام 2008 وهذا ما نلاحظه في هذا الجدول هو أن سيطرت منتجات الطاقة والوقود لمدة ثلاث سنوات ، بينما شكلت الصادرات غير الهيدروكربونية أكبر نسبة في عام 1990 للمواد نصف المصنعة ، بمساهمة 1.8٪ من إجمالي الصادرات ، بقيمة 211 مليون دولار. كما احتلت المواد المصنعة أكبر نسبة في عام 2000 ، بنسبة 2.11٪ ، بقيمة 465 مليون دولار. وبالمثل ، احتلت المواد شبه المصنعة أكبر نسبة في عام 2013 بقيمة 1608 مليون دولار. بنسبة 2.46٪ من إجمالي الصادرات.

ثانيا: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008 - 2014

جدول رقم (7): يبين التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008 ــ 2014

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الواردات الإجمالية
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50375
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205	54903
2014	5212	9611	1800	1123	521	16745	13201	55223

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات من: المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني:
http//www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع:/ 07/05/2022) 18:46

يوضح هذا الجدول أن هناك أربع مجموعات من المنتجات سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة. وتشمل هذه المنتجات المعالجة الصناعية والمنتجات الغذائية والمنتجات شبه المصنعة والمنتجات الاستهلاكية. تحتل هذه المنتجات على التوالي المراتب الأربع الأولى ، حيث شهدت المعدات الصناعية زيادات متتالية من عام 2008 إلى عام 2014. وفي عام 2008 ، قدرت واردات هذه السلعة بـ15،434 مليون دولار ، وفي عام 2011 بلغت 15،951 مليون دولار ، ولكن اعتبارًا من هذا العام بلغت واستقرت واردات هذه السلعة بشكل طفيف ، حيث بلغت في عام 2014 قيمتها 16745 مليون دولار.

وشهدت المنتجات شبه المصنعة ، التي تحتل المرتبة الثانية في إجمالي الواردات ، زيادة مستمرة ، حيث قدرت في عام 2009 قيمتها بنحو 6145 مليون دولار ، لتصبح في عام 2014 قيمتها 1123 مليون دولار.

وشهدت المواد الغذائية زيادة مستمرة طوال فترة الدراسة ، حيث بدأت في عام 2008 بقيمة 7796 مليون دولار ، وفي عام 2014 تم معرفة 9572 مليون دولار من الواردات.

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية فقد كانت مشابهة لبقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد حتى نهاية فترة الدراسة عام 2014 حيث بلغت 1،320 مليون دولار. إلى جانب واردات المواد الخام والطاقة ، احتلوا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي في المرتبة الأخيرة لواردات منتجات المعدات الزراعية ، والتي سجلت نسبة ضئيلة نسبيًا مقارنة بالواردات الأخرى.

الفرع الثالث : تطور الميزان التجاري والمديونية الخارجية خلال الفترة (2008 – 2014)

أولا : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2008 – 2014)

يعرف الميزان التجاري رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة وهو ما يبينه الجدول الشكل التالين :

جدول رقم (8): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2008 ـ2014)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2008	52،40	59،78	-07،38
2009	7,78	45,18	-4،37
2010	2،18	75,04	-89،38
2011	25,96	72,89	-93،46
2012	17،20	71,74	-57،51
2013	9,41	64,43	-02،55
2014	9,50	65,11	-13،65

الشكل رقم(7): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2008-2014)

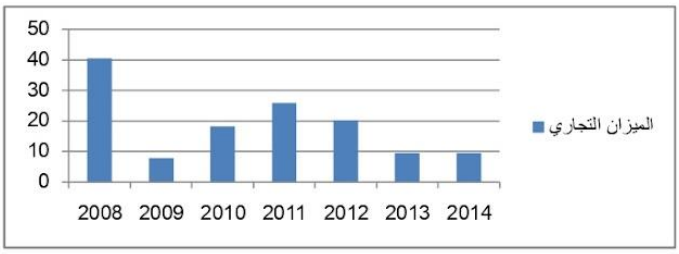

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات:

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية : مارس 2008، ديسمبر 2010، مارس 2014، ص 15. نقلا عن - الموقع الالكتروني http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm - تاريخ الاطلاع (2022/03/29) 13:11

يتضح من هذا الجدول الذي ناقشناه من أجل معرفة مدى مساهمة الصادرات والواردات في تغطية الواردات الجزائرية وفي تحقيق ميزان إيجابي للميزان التجاري أن الميزان التجاري أظهر توازنا سلبيا ومتزايدا. طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمته عام 2008 بقيمة 36.63 مليار دولار لتحدد عام 2014 عجزاً برصيد 65. 13 مليار دولار.

ثانيا : تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2008-2014)

جدول رقم (9):تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال السنوات 2008 . 2014

الوحدة:مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الديون إلىMLT	4,84	4,35	3,90	3,62	2,974	2,680	2,076
مجموع الديون الخارجية	5,52	5,687	5,186	4,40	3,637	3,396	4,017

La Source Banque de L'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie** , rapport 2008.

يسير الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في اتجاه نزولي منذ عام 2008 ، حيث انخفض بمقدار 2.068 مليار دولار في نهاية عام 2013 ، بعد أن كان 2.47 مليار دولار في نهاية عام 2012 و 3.26 مليار دولار في نهاية عام 2011. (3.9 مليار دولار في نهاية عام 2010). | بعد أن استقر في عام 2010 عند 5.681 مليار دولار (5.687 مليار دولار في نهاية عام 2009) ، انخفض إجمالي الدين الخارجي بمقدار 3.396 مليار دولار في عام 2013 ، مقارنة بـ 3.6 مليار دولار في نهاية عام 2012 ، كما ارتفع خلال 2014 ، بمقدار 4.170 دولار. مليار.

الشكل رقم (8):تطور المديونية الخارجية في الجزائر

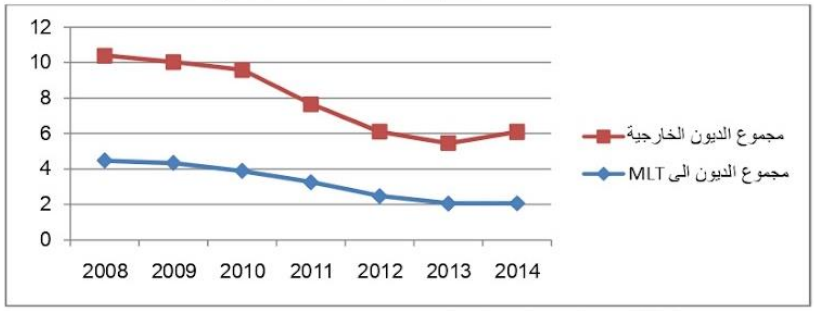

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف للدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2014)

الفرع الأول : تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2008-2014)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الحقيقي	نسبة لارتفاع في تقييم الدينار
2008	5,7820	14,0650	63 ،65
2009	4,2370	16,3848	69,50
2010	4,7984	18,1886	73,66
2011	5,8419	17,6881	72,60
2012	6,7781	18,2731	65,82
2013	7,8606	18,97779	59,92
2014	8,9575	22,3677	60,67

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz، تاريخ الإطلاع 14:35 10/05/2022

ما يمكن ملاحظته في الجدول أعلاه عن الفترة 2008-2014 نستنتج ما يلي:

- تم تقييم سعر الصرف الاسمي للدينار خلال هذه الفترة بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية ، لأنه لا يعكس في أي وقت تطور الأسعار المحلية والأجنبية ، بسبب زيادة معدل الزيادة في تقييم الدينار من 65.63٪ في عام 2008 إلى 72.60٪ في عام 2011 حتى انخفض في عام 2014 إلى 60.67٪

- يظهر تطور سعر الصرف الحقيقي أنه يجب أن يكون هناك تخفيض سيزداد مع زيادة فروق التضخم في الجزائر وشركائها التجاريين

– يعكس سعر الصرف في السوق الموازية واقع القوة الشرائية للدينار ،كما هو الحال في السوق الموازية ، يتحدد بالعرض والطلب ويأخذ في الاعتبار علاوة المخاطرة ، لأن الرقابة على الصرف تمنع شراء وبيع الأصول بالعملة الصعبة. بدون إذن البنك المركزي.

الفرع الثاني : نسبة تطور سعر الصرف المتوسطي للدينار الجزائري بالعملات الأجنبية (الدولار اليورو)

الوحدة:مليار دولار

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج/دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج/ يورو
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953
2011	72,8537	102,2154
2012	74,5531	102,4221
2013	77,5519	102,1627
2014	79,3809	105,4374

المصدر: بنك الجزائر

شهد متوسط المعدل السنوي لسعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي انخفاض بنسبة 2، 36 %. وبلغ متوسط التبادل السنوي الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في 64، 5810 دينار للدولار سنة 2008 مقابل 79، 3809 دينار للدولار الواحد عام 2014 كما عرف متوسط المعدل السنوي صرف الدينار مقابل اليورو انخفاض بنسبة 3، 21% في عام 2008 مقارنة مع عام 2014، من 94، 8548 دينار لليورو الواحد سنة 2008 إلى 105، 4374 دينار لليورو الواحد سنة 2014.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للتجارة الخارجية

ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي يمكن أن تعطي مؤشرات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة ، لذلك توضح لنا دراسته الوضع الذي كانت تمر به الجزائر ، ولهذا سنقوم بدراسة أرصدة ميزان المدفوعات. . القسم الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إصلاحات التجارة الخارجية 1990-1999

أولاً: تطور ميزان الحساب الجاري:

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية ، ويتضمن هذا الحساب الميزان التجاري وميزان الدخل والخدمات وصافي التحويلات.

1- تطور الحساب التجاري: تذبذب الميزان التجاري طوال الفترة المدروسة ، حيث حقق فائضاً قدره 3.11 مليار دولار عام 1990 ، عند 0.53 مليار دولار (53 مليون دولار) ، وبذلك تقدر قيمة الواردات بـ 9.77. مليار دولار. دولار. كما ارتفع الميزان التجاري لعام 1991 إلى 4.67 مليار دولار نتيجة تراجع قيمة الواردات الجزائرية المقدرة بـ7.77 مليار دولار ، والصادرات الجزائرية التي تراجعت إلى 12.44 مليار

دولار. في قيمة الصادرات استمرت حتى عام 1994 ، الذي يقترب من نهايته. وتمثل قيمة الصادرات رصيداً قدره 8.89 مليار دولار ، لأن الميزان التجاري خلال العام الجاري أظهر عجزاً بلغ -0.3 مليار دولار ، وهذا العام الوحيد. حيث عانى الميزان التجاري من عجز ، وكان أدنى ميزان للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة. منذ عام 1995 تحسن الميزان التجاري حيث أظهر فائضا بنحو 0.2 مليار دولار ، كما قدرت قيمة الصادرات الهيدروكربونية بـ 9.7 مليار دولار والواردات بـ10.1 مليار دولار. 0.5 مليار دولار ، حيث كانت تقدر عام 1995 بنحو 0.3 مليار دولار ، واستمر تحسن الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات الهيدروكربونية حتى عام 1998 ، وهو العام الذي شهد هذا العام انهيار أسعار النفط ، حيث بلغ متوسط سعر البرميل 12.85 دولاراً للبرميل مما كان له تأثير خطير على حصيلة الصادرات والتوازن

أما الميزان التجاري فقد ارتفع الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار عام 1997 إلى 1.28 مليار دولار عام 1998 ، حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت إلى 10.15 مليار دولار عام 1998 بعد أن قدرت عام 1997 بنحو 13.82 مليار دولار ، في حين أن الوقود بلغت قيمة الصادرات عام 1997 13.18 مليار دولار ، وفي عام 1998 بلغت 9.77 مليار دولار ، وانخفضت صادرات الوقود أيضاً إلى 0.38 مليار دولار ، بعد أن قدرت عام 1997 بنحو 0.64 مليار دولار ، وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات إلى 8.87 مليار دولار. لكن هذا التراجع لم يستمر حيث ارتفع الميزان التجاري مرة أخرى عام 1999 ليصل إلى 3.36 مليار دولار نتيجة زيادة قيمة الصادرات الهيدروكربونية التي سجلت رصيداً قدره 11.91 مليار دولار. كما رافقه ارتفاع في قيمة الواردات قدرت بنحو 8.96 مليار دولار.

2- صافي الخدمات غير المتعلقة بالموظفين وصافي دخل العامل.

كان لكلا الحسابين رصيد سلبي طوال فترة الدراسة ، وكان في حساب الخدمات غير العمالية في عام 1990 عجزًا قدره 1.20 مليار دولار ، واستمر هذا العجز حتى نهاية فترة الدراسة في عام 1999 ، عندما كان هناك رصيد قدره 1.84 دولار. مليار. . دولار. أما بالنسبة لحساب الدخل الصافي للعامل ، فقد حدد عجزاً في عام 1990 يقدر بنحو 2.09 مليار دولار ، واستمر هذا العجز طوال فترة الدراسة ، حيث قدر العجز عام 1999 بنحو 2.29 مليار دولار.

3 - صافي التحويلات: | وكان لهذا الحساب رصيد إيجابي طوال فترة الدراسة ، وكان لهذا الحساب أعلى قيمة في عام 1990 حيث كانت 1.53 مليار دولار ، وأدنى قيمة له في عام 1999 والتي كانت 0.79 مليار دولار. ومما سبق يمكن القول إن ميزان الحساب الجاري كان يعاني من عجز خلال الأعوام 1994 و 1995 و 1998 برصيد 1.8 مليار دولار و 2.2 مليار دولار و 1.12 مليار دولار على التوالي. ، أظهر رصيد الحساب الجاري فائضا.

ثانياً: تطور ميزان حساب رأس المال:

هذا الحساب هو المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي تحركات رأس المال العام والخاص المتمثل في الاقتراضات الخارجية وآجال استحقاقها المسددة ، والتي تقلبت في جميع أنحاء العالم. فترة الدراسة بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر: | أظهر رصيد الاستثمار المباشر في عامي 1990 و 1991 عجزًا قدره

0.04 مليار دولار و 0.08 مليار دولار ، وفي الفترة من 1992 إلى 1995 ، لم يشهد الاستثمار الأجنبي رصيدًا من الرصيد (0) ، بحيث عاد الحساب الرأسمالي إلى فائض في السنوات المتبقية من فترة الدراسة ، ليكون أكبر فائض تم تحقيقه. في عام 1998 برصيد 0.47 مليار دولار.

2 – رأس المال: كان لهذا الحساب رصيد سلبي طوال فترة الدراسة ، باستثناء العام الذي كان فيه فائضا قدره 0.1 مليار دولار ، وكان أكبر عجز سجله هذا الحساب في عام 1995 هو 9.3 مليار دولار.

ثالثا : قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ:

كان لهذا الحساب رصيد سلبي طوال فترة الدراسة. مما سبق يمكن القول أن الحساب الرأسمالي وصل إلى عجز خلال فترة الدراسة ، وكان أكبر عجز تحقق في عام 1995 بلغ 4.1 مليار دولار ، لينخفض هذا العجز بشكل طفيف ليصبح -0.66 مليار دولار عام 1998 ليرتفع مرة أخرى في عام 1998. 1999 الى 2.40 مليار دولار.

رابعًا: تطور الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات عرف الرصيد الإجمالي والإجمالي لميزان المدفوعات وجود توازن متذبذب طوال فترة الدراسة ، حيث عرف هذا الرصيد عجزًا في عام 1990 قدره 0 ، 5 مليارات دولار ، في عام 1991. وفائض قدره 0.5 مليار دولار وفائض قدره 0.2 مليار دولار في عام 1992. 1993 تم تعريف ميزان المدفوعات على أنه رصيد متوازن. لدرجة أن ميزان المدفوعات الجزائري تراجع مرة أخرى عام 1994 ليسجل عجزا قدره 4.4 مليار دولار ، وتحول إلى الدولار ، وفي عام 1995 سجل عجزا يقارب

6.3 مليار دولار ، وهو أكبر عجز في ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة الدراسة بأكملها. انخفض هذا العجز في عام 1996 إلى

2.10 مليار دولار ، وفي عام 1997 حقق ميزان المدفوعات فائضا قدره 1.16 مليار دولار ، بينما حقق ميزان المدفوعات الجزائري في عام 1997 فائضا قدره 1.16 مليار دولار. للعودة وتحقيق عجز في عامي 1998 و 1999 يقدر بـ 1.78 مليار دولار و 2.38 دولار

مليار دولار. القسم الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008-2014) رغم أن بعض حسابات ميزان المدفوعات سجلت رصيدا سلبيا ، لا سيما حساب صافي الدخل من العوامل وصافي الخدمات باستثناء عامل الدخل ، الذي سجل رصيدًا سلبيًا طوال فترة الدراسة ، لكن الرصيد الإجمالي والإجمالي لميزان المدفوعات كان معروفًا رصيدًا إيجابيًا طوال فترة الدراسة حيث كان الرصيد موجبًا ومتزايدًا منذ عام 2008 ، مما يعني أن ميزان المدفوعات الجزائري مسجل أكبر فائض قيمته 36.99 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، ما يعني أن الصادرات الهيدروكربونية بلغت أكبر رصيد بلغ 77.19 مليار دولار. بينما تدهور ميزان المدفوعات في عام 2009 ، ووصل إلى 3.86 مليار دولار ليرتفع مرة أخرى في عامي 2010 و 2011 ، حيث بلغت قيمة الفوائض المسجلة إلى

15.58 مليار دولار و 20.14 مليار دولار على التوالي ، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الرصيد في عامي 2012 و 2013 ، حيث بلغ 12.06 مليار دولار في عام 2012 ، ليتوقف في عام 2014 برصيد 0.13 مليار دولار وهو أدنى مستوى معروف. ميزان المدفوعات خلال الفترة التي تغطيها الدراسة.

القسم الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري باستثناء المحروقات خلال الفترة (2008-2014)

شهد الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري ، باستثناء المحروقات ، توازناً سلبياً طوال فترة الدراسة ، لأن ميزان المدفوعات شهد عجزاً متزايداً ، وصل في عام 2013 إلى -63.2 مليار دولار. وفي عام 2014 بلغ هذا العجز -63.2 مليار دولار. إلى 06.64 مليار دولار ، وهو أكبر عجز في ميزان المدفوعات غير الهيدروكربوني خلال فترة معينة.س

خلاصة الفصل:

بذلت الدولة الجزائرية جهوداً كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية لمواكبة التطورات العالمية ، منذ التسعينيات ، عندما أطلقت الدولة برامج تقييم تهدف إلى استعادة التوازنات المالية والسيطرة على معدلات التضخم. إصلاحات مؤسسية وتنظيمية تهدف إلى تطوير وتحفيز الدولة الجزائرية مما ساعد. ومع ذلك ، استمر الاقتصاد الجزائري في تسجيل مستويات منخفضة من النمو خارج قطاع النفط والغاز ، وهو ما حدث في ميزان المدفوعات.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع التقنيات المصرفية المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية ، طرحنا المشكلة المذكورة في السابق ، كان من الواضح أن التجارة الخارجية تلعب دورًا رئيسيًا في الانفتاح الاقتصادي والتبادل المتنوع للسلع المختلفة بين مختلف دول العالم ، وللبنوك دور فعال في عملية تمويل التجارة الخارجية من خلال امتلاك التقنيات والأدوات . التي تسهل عملية نقل مختلف المنتجات ورؤوس الأموال بين الدول ، وتتميز هذه التقنيات بعدة أشكال تعرضنا لها من قبل ، تتمثل في أدوات قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل تتيح للمصدر والمستورد من خلال اختيار الأداة المناسبة لنشاطها وظروفها المختلفة ، ينتج عن هذا الترابط تطور سريع في عملية التمويل تمتلك التجارة الخارجية والبنوك بعض التقنيات التي تمتلكها والتي تساعد في تطوير عمليات تمويل التجارة الشؤون الخارجية إجراءات تسوية ، لذا فهم حريصون علضمان حقوق المصدر والمستورد.

لم يكن كافيًا دراسة الموضوع من الناحية النظرية فقط بل أيضًا بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة

2014-2008

نتائج الدراسة:

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وتطبيقية ، وعلى المستوى النظري نلاحظ ما يلي:

– تتعلق التجارة الخارجية إلى حد كبير بعمليات التصدير والاستيراد للسلع والبضائع من جميع الأنواع ، والمواد الخام أو المنتجات النهائية ، لذلك لكل نوع إجراءات وشروط مختلفة.

تلعب البنوك التجارية دورًا رئيسيًا في عملية تمويل التجارة ، ويرجع ذلك إلى امتلاكها أدوات وتقنيات مختلفة

إنه متنوع ويمكّنه من جذب الكثير من العملاء للاستفادة من خدماته.

تتميز البنوك التجارية بمجموعة متنوعة من أدوات وتقنيات التمويل التجاري ، بما في ذلك قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

على المدى المتوسط ، ولكن العديد من العملاء يستخدمون تقنية الائتمان المستندي.

على المستوى العملي ، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

– منذ الاستقلال ، حاولت الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية من خلال تبني عدد من الإجراءات ، قانون المالية التكميلي لعام 2009 ، الذي حافظ على تقنية الائتمان المستندي وأزال باقي الأدوات الأخرى.

– أدت حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية إلى إعادة جدولة الدين الخارجي وبالتالي تقليص الدين الخارجي.

– تتأثر التجارة الخارجية للجزائر بأسعار الصرف ، فالفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، مما ساعد على تحسين ميزان المدفوعات بشكل عام.

يبقى ميزان مدفوعات الجزائر بوابة للمعاملات الخارجية التي تجريها مع بقية العالم واعتمادها على المواد الخام من المحروقات لصادراتها مع زيادة حجم الواردات لأنها غير قادرة على مجاراة الأزمات التي يمكنها التعامل معها.

التوصيات:

من خلال دراستنا للموضوع يمكن طرح بعض الاقتراحات وهي:

متابعة دراسة جميع تقنيات وأدوات التمويل المصرفي الأخرى وخاصة في العمولات المطبقة.

– استخدام الوسائل المتطورة في البنوك ذات التقنية الحديثة في مجال تمويل التجارة الخارجية.

– محاولة البحث عن أدوات وتقنيات جديدة لتمويل التجارة الخارجية.

– تمكين الاقتصاد الوطني من مواكبة الاقتصاد الخارجي وتحرير التجارة الخارجية مما يسهل تمويله.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1- قابل محمد صفوت، نظريات وسياسات التجارة الخارجية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2- بنوك وأعمال، جامعة الطاهر مولاي، سعيادة، الجزائر، 2009.

3- قابل محمد صفوت، نظريات وسياسات التجارة الخارجية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

4- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.

5- نوري موسى شقيري، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

6- د عطاء الله على الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

7- أحمد خليل أحمال، الاستيراد والتصدير، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

8- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

9- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

10- أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

11- خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12- احسن موسى طالب، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

13- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.

14- مصطفى كمال طه، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2013.

15- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

الرسائل والمذكرات:

قائمة المراجع

1- صفصاف تيزيري، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص بنوك وأعمال، جامعة الطاهر مولاي، سعيادة، الجزائر، 2009.

2- يعلى زينب، تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000 -2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008.

3- حمودي اسلام، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقصاد سوق، رسالة مقامة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013.

4- قادري محسن، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، الجزائر، 2014.

5- حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2008،

6- بوعلي يوسف، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.

7- قندول سارة، الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير استراتيجي دولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

8- مبروك سمية عبير، دور الضمانات في التقليل من المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014.

9- ا حشيشي نرجس، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة مقامة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2012.

10- ا بوزيدي سامية، الاعتماد المستندي كتقنية دفع تمويل وضمان للتجارة الخارجية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

11- بن ديب عبد الرشيد : تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وجامعة الجزائر ,2002 – 2003

12- بن موسى كمال : المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وجامعة الجزائر ,2004.

الملتقيات و الندواة و المؤتمرات :

1- كرم النشا شيى واخرون: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة من صندوق النقد الدولي، 1998

2- عبد الله بن دعيادة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية. بحوث الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية , مركز دراسات الوحدة العربية .

3- عبد الرحمن ثومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر , الواقع والأفاق 2000 ,2009, دراسات اقتصادية العدد 12, 2009 ,مركز البصيرة .

4- رزيق كمال وبوزعرور عمار : التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية , مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة , جامعة البليدة .22/05/2005

القوانين و المراسيم :

1- الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 04- 174,جويلية 2004, العدد39.

2- الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم 96- 93 مارس 1996 , العدد 16.

3- الجريدة الرسمية : المرسوم التنفيذي رقم173.04, 16 جويلية 2004 , العدد 39 .

مواقع الانترنت :

1- عبد الصماء العزيزي، التحويلات المصرفية الدولية، أخذ بتاريخ05/04/2022، من الرابط-https://www.hsbc.ae/ar //ae/help/money-transfers

2- المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: (2022/04/12(

3- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2008، مارس 2010، مارس 2014، نقلا عن الموقع الالكتروني :

4- http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm تاريخ الاطلاع 2022/05/02 19:06

5- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http//www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع: 14:22 (2022/04/13)

6- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني: http//www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع:/ 18:46 (07/05/2022

7- بنك الجزائر، على الموقع الالكتروني http//www.bank.of.algeria.dz/html/bulletine.htm - تاريخ الاطلاع 13:11)2022/03/29(

8- المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك CNIS على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz، تاريخ الإطلاع 14:35 10/05/2022

قائمة

الأشكال

قائمة الاشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخطط يوضح عوامل تطور التجارة الخارجية	09
2	مخطط يبين أطراف عملية التحويل الحر	35
3	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008- 2014	63
4	تطور الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات 2014-2008	64
5	تطور الواردات خلال الفترة 2008- 2014	65
7	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2014	68
8	تطور المديونية الجزائرية 2008-2014	69

قائمة

الجداول

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عمليات الاستيراد	
2	أهمية ضمانات تمويل التجارة الخارجية بالنسبة للتصدير والاستيراد	
3	إجراءات تسيير ضمانات تمويل التجارة الخارجية	
4	وظيفة السفتجة في التجارة الخارجية بالنسبة للمصدر والمستورد	
5	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2014	
6	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008- 2014	
7	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2008 - 2014	
8	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014	
9	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2008-2014	
10	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية 2008-2014	
11	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2014	

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008-2014

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الجاري الخارجي	34,45	0,41	12,16	17,77	12,30	0,83	-9,10
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	9,38	0,59
الصادرات	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,38	60,04
المحروقات	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	63,33	58,34
صادرات اخرى	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15	1,05	1,69
الواردات	-38,07	-37,40	-38,89	-46,93	-51,57	-54,99	-59,44
خدمات خارج دخل العوامل ,صافي	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-6,82	-8,13
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	3,92	3,58
مدين	-11,07	-11,68	-11,90	-12,55	-11,09	-10,74	-11,70
دخل العوامل.صافي	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,51	-4,88
دائن	5,13	4,74	4,60	4,45	3,92	3,55	3,17
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-8,06	-8,05
دفع الفوائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	-0,07	-0,04
أخرى	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-7,50	-8,00	-8,00
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	2,79	3,30
رصيد حساب رأس المال	2,54	3,45	3,42	2,38	-0,24	-0,70	3,23
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر(الصافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	1,96	1,47
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-0,62	-0,39	0,52
السحب	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	0,06	5,95
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	-0,45	-5,20
قروض قصيرة الأجل وأخطاء السهو والخطأ	0,69	-0,39	-0,49	1,41	-1,14	-2,27	1,24
الرصيد الإجمالي	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88

المصدر: بنك الجزائر

الملحق رقم (02): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2008-2014

الوحدة :مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الجاري الخارجي	-42,74	-44	-43,97	-53,9	-58,29	-62,48	-63,20
الميزان التجاري	-36,67	-36,63	-37,92	-45,7	-50,42	-53,92	-55,23
الصادرات خارج المحروقات	1,4	0,77	0,97	1,23	1,15	1,1	2,2
الواردات	-38,07	-37,4	-38,89	-46,93	-51,57	-55,02	-54,33
صافي خدمات خارج دخل العوامل	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-6,68	-5,77
دائن	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	3,99	4
مدين	-11,07	-11,68	-11,9	-12,55	-11,09	-10,67	-11,45
صافي دخل العوامل	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,15	-5,12
دائن	5,13	4,74	4,6	4,45	3,92	3,52	-4,99
مدين	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-7,68	-6,11
دفع الفوائد	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	-0,07	-0,01
اخرى	-6,21	-4,88	-4,85	-6,25	-7,5	-7,61	-6,55
تحويلات صافية	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	2,28	3,65
رصيد حساب رأس المال	2,54	3,45	3,42	2,38	-0,24	-0,72	-0,85
الإستثمار المباشر (صافي)	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	1,88	2,35
رؤوس الاموال الرسمية(الصافية)	0,43	1,3	0,44	-1,08	-0,62	-0,38	-0,45
السحب	0,84	2,19	0,55	0,07	0,25	4,3	5,25
الإهتلاك	-1,27	-0,89	-0,11	-1,15	-0,87	-4,69	-5,88
قروض قصيرة الاجل والسهو والخطأ	0,69	-0,39	-0,49	-1,41	-1,14	-2,22	-1,45
الرصيد الإجمالي	-40,2	-40,55	-40,55	-51,52	-58,53	-63,2	-64,99

المصدر: بنك الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله،

الطالب (ة): هاكير عبد الكريم المولود(ة) بتاريخ: 1988/10/05 بـ عين الحجل

تحامل لبطاقة التعريف الوطنية (او ر.س) رقم: 200340172 الصادرة بتاريخ: 2016-04-24 عن: بلدية عين الحجل

المسجل بالسنة الذابه ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: نقد و بنك خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: : الاستثمارات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014

.....

.....

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Sciences Économiques

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بلواهري لؤي إياد المولود(ة) بتاريخ: 1999/04/23 بـ: سطيف

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رخ.) رقم: 400553466 الصادرة بتاريخ: 2019/01/06 عن: بلدية ن بوسريج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إقتصادية، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008 - 2014

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022.06.18

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب (ة) واحد

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة